مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

سلسلة مداخلات
واوراق نقدية

الصحافة الفلسطينية
بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري علي الخليلي
بسام الصالحي

الصحافة الفلسطينية

بين الحاضر والمستقبل

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وافكار يعبر عن وجهة نظر المؤلفين ولا يعكس او يمثل بالضرورة موقف مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

The Palestinian Press
Between the Present and the Future

By

Ruba Husary Ali Al-Khalili

Bassam Al-Salihi

Copyright: **MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy**

P.O.Box: 1845

Ramallah - West Bank

November 1993

جميع الحقوق محفوظة

مواطن – المؤسسة الفلسطينية

لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥

رام الله

الطبعة الاولى – تشرين ثاني ١٩٩٣

الصحافة الفلسطينية
بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري علي الخليلي
بسام الصالحي

المحتويات

	الصفحة
المؤلفـون	١
تمهيـد	٣
١- صحافتنا الفلسطينية ماذا فعلنا بها وكيف نريد لها ان تكون؟ ..... **ربى الحصري**	٥
٢- الإشكالية المتجددة للصحافة تحت الإحتلال ..... **علي الخليلي**	٢٥
أ. مقدمة	٢٧
ب. مدخل إلى المصطلح	٢٩
ج. إشكالية النشأة	٣٣
د. الإنطلاق نحو التجريب	٣٧
هـ. التوافق	٣٩
و. الأزمة – تجدد الإشكالية	٤٢
ز. رؤية مستقبلية	٥١

٣- حول واقع الصحافة المحلية ..... **بسام الصالحي** ٥٩
أ. المضمون العام للصحافة المحلية ومكانتها بالنسبة
للرأي العام الفلسطيني ٦٣
ب. مستوى اداء الصحافة لدورها ووظائفها المتعارف عليها ٧٨
ج. طبيعة وخصائص الصحافة المحلية ٨٧

المؤلفون

ربى الحصري: مراسلة جريدة الحياة التي تصدر في لندن وتوزع في العالم العربي ومراسلة لهيئة الاذاعة البريطانية. تتخصص في تغطية أخبار الأرض المحتلة والأخبار الفلسطينية عامة.

علي الخليلي: رئيس تحرير جريدة الفجر وكاتب رئيسي لافتتاحياتها. شاعر وأديب معروف وله عدد من الكتب والمؤلفات الأدبية والشعرية.

بسام الصالحي: كاتب صحفي ومؤلف لكتاب بعنوان: الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة، واقعها وتطورها – ١٩٦٧ إلى ١٩٩١ . وقد صدر هذا الكتاب في آذار ١٩٩٣ .

تمهيـــد

ان الدور المتوقع ان تقوم به الصحافة في المجتمع الديمقراطي معروف ولا حاجة للإسهاب في الحديث عنه، إذ ان وصفها ((بالسلطة الرابعة)) يفترض دورا محددا لها في المجتمع. فمن ناحية، يمكن للصحافة المستقلة ان تقوم بدور الرقيب والناقد للسلطة المنتخبة وللحكومة واجهزتها ودوائرها، ولكيفية تنفيذها لسياستها المعلنة في شتى المضامين. ومن ثم تسهم الصحافة في المحاسبة والمساءلة اللتين تشكلان عنصرين اساسيين في اي مجتمع يطمح لأن يكون ديمقراطيا.

من ناحية اخرى، وفي مضمون مجتمع ديمقراطي يسمح بالتعددية الفكرية والسياسية، تعكس الصحافة وبشكل طبيعي هذه التعددية وتوفر متنفسا علنيا وشرعيا لها وتمنح التيارات الفكرية والسياسية المختلفة فرصة للتأثير على الرأي العام، وللدعوة الى برامج عملها الخاصة.

ان السعي نحو ((إجماع وطني)) في عدد محدد من القضايا المركزية في ظرف خاص يمر به المجتمع، قد يكون امر مبرر احيانا. غير ان السعي الحثيث والدؤوب نحو اجماع من هذا النوع في مختلف القضايا المركزية التي تواجه المجتمع امر لا يمكن ان يتأتى الا بطرق غير ديمقراطية. فالمجتمعات المعاصرة المنظمة ضمن إطار الدولة الحديثة كما نعهدها في عالمنا الحالي، قلما يسودها الاجماع حول مصالحها وحاجاتها، في طموحاتها وآمالها. والديمقراطية في هذا

المضمون تشكل قبولا مؤسسيا للتعددية في المجتمع وتنظيما سلميا للتبعات العملية لذلك. ان مفهوم الحقوق المدنية المعاصر الذي يتضمن حرية التعبير والفكر والرأي ينبثق من هذا التنظيم المؤسسي للقوى الاجتماعية الفاعلة ضمن إطار الدولة.

غير ان الدور الفعلي للصحافة في المجتمع لا يتطابق دائما مع الدور المرجو لها، إما بسبب رقابة خارجية قد تفرض عليها، او بسبب رقابة داخلية تفرضها هي على نفسها، او بسبب اعتمادها على مصادر تمويل تسعى لأن تؤثر في الرأي العام بشكل او بآخر.

وتتعرض المداخلات والاوراق النقدية التي يتضمنها هذا الكتاب لبعض جوانب التجربة الصحفية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسعى هذه المقالات في الاساس لاستخلاص العبر من الحاضر لغرض البناء في المستقبل. وهي مبنية على مداخلات قدمت في ندوة عقدتها مؤسسة مواطن في رام الله في حزيران ١٩٩٣، وكانت الندوة بعنوان: هل توجد صحافة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

جورج جقمان

محرر السلسلة

صحافتنا الفلسطينية: ماذا فعلنا بها وكيف نريد لها أن تكون؟

ربى الحصري

لن أتطرق في حديثي إلى قضية الاحتلال وأثر المعيقات التي وضعها في وجه الصحافة الفلسطينية على تطور هذه الصحافة، وذلك ليس بسبب تقليلي من أهمية ما فعله الاحتلال بصحافتنا، ولكن لأن ما يهمني مناقشته هو كيف استفدنا من الهامش الذي تركه لنا الاحتلال بارادته أو بغير إرادته، وكيف تعاملنا كفلسطينيين مع صحافتنا خلال السنوات الماضية وذلك من اجل استقراء المستقبل.

الموضوع الذي طرح علينا هو: هل توجد صحافة في الأراضي المحتلة؟ والإجابة بكل بساطة هي نعم: هناك صحف تصدر في القدس، وهذه الصحف توزع في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وهناك قراء لهذه الصحف. لكن السؤال الأهم من ذلك هو ماذا تقدم هذه الصحف؟

إذا نظرنا في أي من الصحف الأربعة اليومية التي تصدر أو الثلاثة التي تصدر الآن والرابعة التي كانت تصدر معها حتى وقت قريب، فماذا نجد فيها؟ نجد فيها أولا سيلا من الأخبار التي تبثها وكالات الأنباء العالمية: رويتر، ووكالة الصحافة الفرنسية، واسوشيتدبرس، وقليلا من الأخبار المحلية، وعددا لا بأس به من مقالات الرأي بأقلام صحافيين ومراقبين وباحثين، وعددا من المقالات الإسرائيلية المترجمة، ثم صفحات رياضية ومنوعات... الخ. وإذا أردنا أن نقيم صحافتنا المحلية فعلينا أن نتاول ما يكتب فيها محليا.

الشائع في الأخبار التي تكتب محليا وهو ما يلاحظه أي مراقب أن عناصر الخبر الرئيسية غير موجودة في معظمها، وكأن ليس هناك مدراء تحرير في الصحف لمراجعة ما إذا كان أي خبر صالحا للنشر أم لا، وإذا ما كانت الأسئلة الخمسة التي يتعلمها أي صحافي وهي عبارة عن ألف باء الصحافة تجد إجاباتها في أي خبر ينشر. مما يعني أن هناك علامات استفهام حول من نسميهم صحفايين في الصحف المحلية، واين تعلموا مهنة الصحافة، وعلى يد من تتلمذوا؟ وهل كل من يكتب خبرا أو ما يعتبره خبرا يصبح صحافيا؟

الملاحظة الثانية هي حول المقالات التي تنشر محليا، وتحديداً المقالات التي يكتبها صحافيون و «صحافيون». وهنا أسجل أن صحافيينا ومن يسمون أنفسهم صحافيين يرون أن دورهم هو تقديم التحليلات السياسية للقارىء، ولا أرى مغزى هذه التحليلات إذا كان القارىء أصلا لا يحصل على القدر الكافي من المعلومات. وكأننا لا نريد أن يشكل القارىء رأيا خاصا به فيما يجري، بل نريده أن يتبنى رأينا نحن، وتحليلنا نحن فيما يجري. هناك عبارة قالها (ارثر سالزبورغر) مؤسس صحيفة «نيويورك تايمز» وأرى أنها تعبر تماما عن الفكرة الرئيسية في هذا السياق. فقد قال: أعط أي إنسان معلومات صحيحة، ثم اتركه وشأنه. وبالرغم من أنه سيظل معرضا للخطأ في رأية، ربما لبعض الوقت، ولكن فرصة الصواب سوف تظل في يده إلى الأبد. وأحجب المعلومات الصحيحة عن أي إنسان، أو قدمها إليه

مشوهة وناقصة أو محشوة بالدعاية والزيف، تكون قد دمرت كل جهاز تفكيره، ونزلت به إلى ما دون مستوى الإنسان. فلماذا هذا الاحتقار للقارىء ومعاملته كأنه غير قادر على تحليل المعلومات بنفسه؟

وإذا جئنا الى كيفية تعامل ما يمكن أن نسميه القيادة المحلية أو الحركة الوطنية مع وسائل الإعلام المحلية، فسنجد أن التنظيمات جميعها دون استثناء حاولت ولا زالت تحاول على مدى السنين أن تبث مادتها الدعائية عبر الصحف إلى رجل الشارع. قد يقول البعض إن هذا مشروع تحت الاحتلال لأن الهدف هو استثارة الشعب ضد الاحتلال وضد استبداده ليخوض كفاحة ضده. حسنا، ولكننا نمر بتجربة من نوع آخر منذ أكثر من عام ونصف وهي تجربة المفاوضات، وأنا اعتبرها نقطة تحول بالنسبة للصحافة الفلسطينية أو بالأحرى

للصحافيين الفلسطينيين، لأنها شكلت تجربة جديدة في تعامل هؤلاء الصحافيين مع مصدر المعلومات، وهو الداخل، مقارنة مع السنوات السابقة حيث كان مصدر المعلومات الأولى هو عمان ثم بيروت ثم تونس.

وكي نتعامل مع تجربة المفاوضات والصحافة المحلية سأورد مثالاً واحدا فقط وهو ما سمي أكثر من مرة بالبعثة الإعلامية الفلسطينية إلى مدريد ثم إلى واشنطن. عندما استوعب الوفد أن هناك ضرورة ملحة لنقل ما يجري في واشنطن إلى الرأي العام الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة، تقرر أن يتواجد صحافي في المكتب الإعلامي للوفد

في واشنطن وينقل رسالة يومية إلى الصحف المحلية الأربع حول ما يجري. في تلك الفترة كنت أتابع ما يكتب من واشنطن وأستطيع أن أقول إنني لم أجد معلومة واحدة في ما كتب. فلماذا؟ لأن ما كتب من هناك كان بغرض الدعاية وليس بغرض ممارسة الدور الصحافي، أي نقل ما يجري بحسناته وسيئاته بنجاحاته وفشله. الأهم من ذلك أننا عندما ناقشنا هذا الأمر مع الناطقة باسم الوفد وهي بالطبع أحد مصادر المعلومات ولا أقول المصدر الوحيد، لأن أي صحافي يبحث عن الحقيقة يجب أن ينوع مصادره، المهم عندما ناقشناها في هذا الأمر في إحدى الجلسات مع الصحافيين كان الرد الذي تلقيناه هو: إني أراجع كل ما يكتب قبل أن يرسل إلى الصحف. ماذا تعني هذه العبارة؟ إنها تعني أن لا يمكن أن يمر شيء دون رقابة، أي أن الصحافي الذي كان يفترض أن يساهم في تشكيل الرأي العام الفلسطيني في الداخل عبر تزويده بالمعلومات الصحيحة عما يجري في واشنطن، كان في الواقع يقوم بمهام كتابة ما يوازي البيان الرسمي الذي تصدره وزارات الاعلام في الدول العربية، وتستطيعون أن تتخيلوا نوع المعلومات ومصداقيتها التي تصدر في هذه البيانات. أي أن الصحافي تحول إلى أداة في هذه الحالة لتمرير ما تريده «السلطة»، ونسي موضوع استقلاليته كصحافي وهي التي تجعل منه أصلا صحافيا.

فماذا بقي للإنسان العادي من مصادر للمعلومات بعد أن فقدت الصحافة المحلية دورها في تشكيل الرأي العام؟ بقيت الصحافة

الإسرائيلية بالطبع، وهذه من ثلاثة أنواع: هناك أولا التلفزيون الإسرائيلي، ومعلوم لماذا أنشىء التلفزيون الإسرائيلي باللغة العربية، وما هو هدفه، ومن المستهدف من الأخبار التي يبثها. ثانيا: هناك إذاعة إسرائيل باللغة العربية، وأستطيع أن أقول دون حرج إنها أكثر وسيلة إعلام شعبية في أوساط الفلسطينيين. وأود أن أتوقف قليلا عند إذاعة اسرائيل. والكل يعلم أنها إذاعة الحكومة الإسرائيلية، وأنا أسميها إذاعة الاحتلال، كما أسمي التلفزيون الإسرائيلي أيضا تلفزيون الاحتلال، وأرى أن من يرفض التعامل مع الاحتلال يجب أن يرفض التعامل مع إذاعة وتلفزيون الاحتلال. المهم هنا أن البعض رأى أن بامكانه استخدام الإذاعة الإسرائيلية عبر الموافقة على إجراء مقابلات مع مراسيلها، بحجة أن ليس لدينا إذاعة خاصة بنا، وأننا في حاجة للوصول إلى جماهيرنا. السؤال هو كيف نحاول أن نقنع جماهيرنا هذه أن الإذاعة الإسرائيلية تبث سموما، وأقتبس العبارة من «سياسي فلسطيني محنك» عندما نمنحها نحن الشرعية بأنفسنا عندما نحاول تصويرها وكأنها الإذاعة التي نصل عن طريقها إلى جماهيرنا. ولو كان المقصود من المقابلات التي تمنح للإذاعة الإسرائيلية أن تتم باللغة العبرية أو حتى بالعربية، على أن يكون هدفها هو الجمهور الإسرائيلي فأنا أستطيع أن أتفهم لماذا تمنح المقابلات للإذاعة الإسرائيلية. ومن وجهة نظر الصحافة الإسرائيلية، تكون هي قد قامت بدورها الصحفي بالوصول الى مصدر الخبر الفلسطيني. اما أن تقوم الإذاعة الإسرائيلية ببث السموم ثم نقوم نحن بمنحها الشرعية، فهذا أمر آخر. ولا عجب

اذن أنها تحولت إلى مصدر موثوق للاخبار بالنسبة لرجل الشارع الفلسطيني.

الشق الآخر الذي يتعلق بالصحافة الاسرائيلية كمصدر أخبار هو الصحافة الإسرائيلية المكتوبة باللغة العبرية، وهذه يتلقى منها القارىء في الضفة الغربية وقطاع غزة الكثير من المواد مترجما في الصحف العربية، وملاحظتي على ما ينقل مترجما إلى المتلقى الفلسطيني هي ماذا ننقل ولماذا ننقل؟ وهل تعلمون على سبيل المثال أن بعض الصحافيين الاسرائيليين أصبح يكتب خصيصا للقارىء الفلسطيني في صحيفته الإسرائيلية، لأنه يعلم أن كل ما

يكتب يترجم، وأن ما يكتبه يتمتع بشعبية كبيرة جدا في أوساط الفلسطينيين. فمثلا زئيف شيف المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» يتمتع بشعبية فاقت أي صحافي عربي أو أجنبي في أوساط الفلسطينيين، لأن ما يكتبه يشد القراء ويأسرهم، لأن لديه اسلوبا شيقا في صياغة مقالاته، وكأنه يكشف عن أسرار عظيمة! لكن هل فكر المُترجمون وناشرو الترجمات بهذا العقل المخابراتي الكبير، والأثر الذي يتركه ما يكتبه على تشكيل الرأي العام الفلسطيني في الأراضي المحتلة؟ ومعلوم أن الصحافة الإسرائيلية شكلت بالنسبة للصحف الفلسطينية طريقة للالتفاف على الرقابة العسكرية الاسرائيلية التي حاولت وتحاول خنقها لمنع تطورها، كما استعانت الصحف الفلسطينية بالتقارير الميدانية التي تنشرها الصحف الاسرائيلية بأقلام مراسيلها

عوضا عن التقارير التي يعدها صحافيون فلسطينيون، وتمنع الرقابة نشرها. وإن كان ذلك مشروعا في ظل الرقابة الصارمة إلا أنه لا يبرر أن تتحول الصحف الفلسطينية إلى الاعتماد كليا على الصحف الإسرائيلية، ودون أن تولي أي اهتمام للجهد الأيديولوجي الذي تقوم به الصحافة الإسرائيلية لترسيخ مفاهيمها هي حتى لدى القارىء الفلسطيني.

عندما نقول صحافة نقول فورا حرية الصحافة. فهل هناك حرية صحافة في تجربتنا الفلسطينية؟ ماذا تعني أولا حرية الصحافة؟ هل هي كتلك التي يقال إنها كانت موجودة في لبنان قبل الحرب الأهلية؟ لا أدري إذا كان هناك بالفعل حرية صحافة في بيروت قبل الحرب ولكن الأكيد أنه كان هناك تعدد في الصحافة، وهذا راجع بالطبع إلى كون لبنان كان في ذلك الوقت ساحة للصراعات والتوازنات العربية، وتعدد صحفه جاء نتيجة تعدد مصادر التمويل. وهناك عبارة معروفة لجمال عبدالناصر حول حرية الصحافة في لبنان عندما قال: «إن في لبنان توجد حرية صحافة ولكن لا توجد صحافة حرة». فهل تتساوى الاثنتان؟ بالنسبة لي حرية الصحافة تعني بالدرجة الأولى أن يكون بمقدور الصحافي والصحفية أن تنشر أي معلومات حصل أو حصلت عليها ويتحمل مسؤوليتها أمام القانون. كما أنها تعني حق الصحيفة في التعبير عن وجهة نظرها في أي موضوع ترى أنه يهم قراءها من السياسة إلى المجتمع إلى الفن... الخ. والقانون هنا مهم لان حرية

الصحافة لا تعني قانون الغاب وإنما تعني أيضا حماية أي شخص في المجتمع المدني من المساس به بغير حق. وهنا استشهد بتعريف لكبير الصحافيين العرب محمد حسنين هيكل أو على الأقل هو بالنسبة لي كذلك. قال هيكل «ان حرية الصحافة لا تتأكد بمجرد الإعلان عنها، وإنما تتأكد حين تكون الآراء والمصالح التي تعبر عنها اي صحيفة قادرة على حماية حقها في التعبير عن نفسها». فهل هذا حاصل في تجربتنا الفلسطينية في الأراضي المحتلة؟

أستطيع أن أتكلم من خلال تجربتي الشخصية في هذا الموضوع، وهنا أقول إن حرية الصحافة في الوضع الفلسطيني لا تمنح وإنما على الصحافي أن ينتزع حقه في ممارسة هذه الحرية كي يكتب ما لديه إذا كان يعبر عن وجهة نظره. وهنا تحضرني العبارة المشهورة التي سمعتها مرارا لا تحصى من خلال تجربتي مع القوى الوطنية على الساحة وهي عبارة «نشر الغسيل الوسخ». وأستطيع أن أقول ان المتفق عليه بشكل عام هو أنه يجدر بأي صحافي ان لا ينشر غسيلنا الوسخ في الصحف. وقد تحولت هذه العبارة تحولت إلى شعار يتبناه حتى القارىء بشكل غير واع ودون أن يخطر بباله أنه هو المستهدف من وراء هذه العبارة وأنها صيغت أساسا من أجل حجب معلومات من قوى تتعارض مصالحها مع مصالحه، وليس هي الوضع الطبيعي في الصحافة.

أنا أرفض هذه العبارة رفضا قاطعا لأن واجبنا كصحافيين هو التعامل مع حقائق وليس تزييفها كي تبدو جميلة. لا يستطيع الصحافي

أن يستعير ريشة الرسام ليرسم صورة تبدو للقارىء جميلة في حين أن الأصل خلاف ذلك. ليس هذا هو دورنا كصحافيين، وإنما دورنا هو البحث عن الحقيقة، يجب أن تقدم للقارىء في كما هي دون تجميل ودون تزوير، أي أننا لن نساهم في زيادة نسبة العفن عندما يبدأ يضرب جذوره، ولن نتغاضى عن وجوده لأن ذلك لن يجعله يتقلص. وهنا أذكرّ مرة أخرى بضرورة وجود قانون يحكم العلاقة بين مراكز القوى والصحافة، لأن تعارض مصالح مراكز القوى مع حق القارىء في أن يعرف الحقيقة وحق

الصحافي في أن ينشرها قد يولد مآسي، والتاريخ شاهد على اغتيالات لصحافيين من قبل مراكز قوى مختلفة في العالم، ولذا يجب ان يصاغ القانون بشكل يضمن الحريات في المجتمع المدني.

الحجة التي نسمعها أحيانا هي أن من شأن العدو أن يستفيد مما ننشره عن أنفسنا، وأجد هذا التبرير في غاية السذاجة لأن في عصرنا هذا ومع عدو كعدونا استغرب أن يكون هناك ما لا يعرفه عما يدور في ساحتنا، أو أن لا يكون قد اكشف عيوبنا أحيانا قبل أن نكتشفها نحن.

القضية الاخرى التي تتعلق بحرية الصحافة هي: هل يحق للصحافي أن ينتقد سياسة معينة أو القائمين على هذه السياسة، وما هي طبيعة العلاقة بين السلطة والصحافة؟ وأقصد بالسلطة مصدر اتخاذ القرار. وهنا أقول بصراحة إن السلطة الفلسطينية الحالية في داخل الأراضي

المحتلة لا يتسع صدرها لأي نقد عدا عن أنه لا يتسع صدرها لنشر الحقائق أو حتى بعضها، وصحافيون عديدون منا مروا بهذه التجربة ويستطيعون أن يتحدثوا عنها بأنفسهم. ولهؤلاء السياسيين أقول إن حرية الصحافة هي في صميمها مناقشة اتخاذ القرار ونتائج هذا القرار. وهنا استشهد مرة أخرى بمحمد حسنين هيكل وهو صاحب باع طويل في الصحافة والسياسة وكتب كتابا عن الموضوع عنوانه بين الصحافة والسياسية ويقول هيكل: «إن العلاقة بين الصحافي والسلطة هي علاقة مركبة، فكل منهما في حاجة للآخر، وفي نفس الوقت يحذر الآخر؛ أي هي تريده أداة، وهو يخشى المنزلق ويخشى أن يصبح مجرد بوق». اعتقد أن هذا ينطبق على واقعنا الفلسطيني. فالسلطة الفلسطينية تنظر إلى الصحافي كمروج لأفكارها وأحيانا كمبتكر لنجاحاتها، ومن بين صحافيينا من لا يجد حرجا في القيام بهذه المهمة، بل يعتبرها قمة الولاء. وإذا انتقدت فأنت خارج على العمل الوطني، وكأن العمل الوطني لا يتأتى إلا إذا التزمت بكيل المديح، وامتنعت عن التطرق إلى ما يزعج، لأن هذا من أولى المحرّمات.

وهنا نأتي على موضوع آخر هو الولاء، فلمن يجب أن يكون ولاء الصحافي الفلسطيني؟ قد يقول البعض لهذا أو لذاك، وأنا اقول أنه ليس مطلوبا من الصحافي أن يعبر عن ولاء لأحد، لأن تعريف عمله كصحافي يعني أن مهمته هي نقل المعلومات للقارىء بموضوعية وبصدق، وما عدا ذلك فليس بصحافة. التنظير السياسي أو الدعاية

لحزب معين أو لفصيل معين أو لمنظمة معينة أو لنظام معين لا يسمى صحافة، وإنما دعاية، لأن أي صحافي لا يستطيع أن يخضع تفكيره لضوابط تنظيم معين وإلا فقد استقلاليته، والاستقلالية في الفكر أضعها في مقدمة العناصر التي تعرف من هو الصحافي. ولا تعني الاستقلالية أن يتنصل الصحافي من أية مسؤولية وطنية، أو ان يجرد نفسه من كل أيديولوجية، وإنما تعني أن لا تقف هذه عائقا في إيصال المعلومات للقارىء، وتتحكم في ما ينشره الصحافي أو لا ينشره. ولا تعني الاستقلالية كذلك فصل الصحافة عن السياسة، بل فصل الصحافي عن السياسي، إذ لا يمكن أصلا فصل الصحافة عن الحياة السياسية، وإلا فقدت الأولى أحد أهم مبررات وجودها. ولكن مع ذلك يجب إلا يغيب عن بال الصحافي انه جزء من هذه العلاقة المركبة بين الصحافة والسلطة، وإن عليه أن يجد التوازن بين ما يسعى إليه هو، أي الأخبار، واستقلاليته، وبين ما تسعى إليه أي سلطة وهو الوصول إلى الناس دون أن تكترث باستقلاليته.

قد يقول البعض إن علينا تحديد الولاء، لأنه يمكن أن يكون ولاء الصحافي لبلاده او لعدوه (في هذه الحالة هو لا يمارس مهنة الصحافة وإنما يمارس مهنة الجاسوسية أو العمالة، والفرق كبير بين هذه والصحافة). ويمكن أن يقول البعض إن ولاء الصحافي يمكن أن يكون لبلاده أو حتى لبلد آخر دون ان يكون بالضرورة عدوا، وان هذه ظاهرة معروفة. وهناك صحافيون في كبريات وكالات الأنباء

والصحف العالمية الذين ينتمون إلى هذه الفئة. ولكن لا اعتقد أن هذا ينطبق على صحافتنا المحلية بالرغم من أن البعض يعتقد أنه ينطبق على بعض الصحف.

فعندما صدرت صحيفة النهار اعتبرت موالية للأردن، وظهرت دعوات لمقاطعتها، بل إن هذه المقاطعة نجحت في فترات، ثم رأينا الصحيفة تكتسب شرعيتها عندما دخلت العلاقات الأردنية الفلسطينية في فترة شهر عسل من جديد. وموضوع قضية صحيفة النهار ظاهرة تستحق الوقوف عندها ولانها تتعلق بتعدد القوى على الساحة الفلسطينية التي تحاول أن تؤثر في تشكيل الرأي العام. وعلى الرغم من أن تجربة النهار خاصة بعض الشيء بسبب طبيعة العلاقة بين الأردن والفلسطينيين وماضيها وشكل هذه العلاقة حاليا والمستقبل الذي قد يربط بينهما أيضا، إلا أنها تبقى مثالا عما يمكن أن يكون الوضع عليه في المستقبل، أي عندما تنشأ في المجتمع الفلسطيني قوى متعددة لها مصالحها، وتحاول التعبير عنها والدفاع عنها عبر صحافة خاصة بها. ومن هذا المنظور أرى في تجربة النهار تجربة فريدة لأن تعدد القوى في المجتمع هو الذي يسمح بقيام أحزاب وبرلمانات وحكومات أغلبية وصحافة قوية وقضاء نافذ الخ، ولا أرى ذلك ممكنا في نظام سياسي يحكمه الحزب الواحد.

من هنا عند النظر إلى المستقبل أعتقد أن ما نحن في أمس الحاجة إليه هو قانون يضبط العلاقات لا سيما علاقات القوى التي بالطبع

ستتحول في المستقبل إلى مراكز قوى تتصارع على السلطة، وليس في هذا حرج إذا كان التصارع ضمن قانون يحمي الحريات الشخصية، وحق كل فرد أو فئة في التعبير عن نفسها، ضمن ضوابط تضبط المجتمع كمجتمع مدني وليس ضوابط بمعنى القمع والرقابة.

والصحافة الفلسطينية في مرحلة مقبلة من مراحل الاستقلال الوطني ومهما كان شكل الكيان الذي سنكون كفلسطينيين مسؤولين فيه عن حكم أنفسنا، في حاجة إلى قانون مكتوب ليس ليحدد لها هامش الحرية بل ليحميها من البطش، وأقول البطش لأنه طبيعي ضمن تجربة جديدة تختلف فيها مقاييس العمل الوطني عن مقاييسه تحت الاحتلال. وأشير إلى ضرورة ذلك كي لا نجد أنفسنا فجأة في مواجهة «المكتوبجي العثماني». والمكتوبجي هي وظيفة استحدثها السلطان عبد الحميد ليقوم بدور الرقيب ليس فقط على الصحافة بل كذلك على الخطب في المحافل العامة والمناسبات الشعبية. وعندما طلب أحد أصحاب الصحف (عبدالقادر القباني) من المكتوبجي أن يعين خطة يسير عليها أصحاب الصحف في نشر مقالاتهم وأن يطلعهم على القانون الذي يخضعون له في تحرير صحفهم نظر إليه المكتوبجي بدهشة وقال: ألا تدري أين القانون؟ القانون هنا (مشيرا إلى رأسه). وهذا ما نحن في اقل حاجة إليه في المستقبل أي رقيب يحلل ويحرم على هواه.

وفي النهاية فاذا كان هذا هو ما تقدمه صحافتنا المحلية، فهل نستطيع أن نقول إذن إن لدينا صحافيين مهنيين يقومون بدور الاعلام

في المجتمع؟ برأيي إن وجود بعض الصحف في الاراضي المحلتة ناتج عن رغبة مراكز السلطة في وجودها، ولذلك هي لا تعتمد على عدد القراء الذي من شأنه أن يشكل معيارا لشعبيتها أو لمستواها المهني، وإنما على رغبة مراكز القوى هذه في وجودها، وربما كان هذا سببا في تدهور مستوى الصحف. ولذلك عندما غابت صحيفة الشعب قبل عدة أشهر عن الشارع، أتساءل مَن مِن القراء لاحظ غيابها؟ طبعا المسائل نسبية لأننا إذا قارنا مثلا صحيفة القدس بصحيفة الفجر فسنجد فرقا شاسعا. وأنا لا أعتقد ان المسؤول عن تدهور مستوى هذه الصحف هو فقط الممول الذي اراد صحفا تطنطن له واعتبر أن وجود هذه الصحف هو من قبيل العمل الوطني دون اكتراث بالمستوى.

وإن كانت هذه الصحف التي أطلق عليها «الصحف الوطنية» عانت من ضعف في الأداء، إلا أن زوالها في ذات الوقت يشكل خطرا. والمطلوب هو الحفاظ على صحافة تمثل السلطة أي منظمة التحرير الفلسطينية في حالتنا، كونها أعلى سلطة وأهمها في حياة الفلسطينيين، ولكن مع تركيز الاهتمام على إخراج صحافة ذات مصداقية، وتتمتع بمستوى مهني تستطيع أن تنافس من خلاله الصحف الأخرى التي تتمتع بشيء من الاستقلالية عن مصادر التمويل الفلسطينية. وأرى ضرورة الحفاظ على صحافة كهذه لتشكل الصحافة الرسمية في الوطن الفلسطيني لتعبر عن وجهة نظر القيادة، لأن أطرافا أخرى خارجية لن تتأخر في استثمار أموالها في صحافة موالية

لها في الاراضي المحتلة استعدادا لمرحلة مقبلة، وذلك في سعيها لتجد لها موطىء قدم سياسي قبل كل شيء في حياة الفلسطينيين ومستقبلهم ومصيرهم.

أما عن الصحافيين أنفسهم فنحن أمام مأساة لأنه لا توجد لدينا مقاييس نعتمدها في تعريف الصحافي، بل ربما لدينا تدن في المقاييس. قد يقول البعض إن رابطة الصحافيين تعتمد مقاييس وردت في دستورها والتي على أساسها يفترض أن يتم تنسيب الأعضاء، ولكن كم شخصا ينظر إلى الدستور عندما يتم تنسيب أعضاء أو معنيا أصلا بالنظر إليه. الصحافيون بكل بساطة عبارة عن سلعة أو صوت انتخابي، فكل تنظيم ينسّب عدد من الأشخاص في هذه المؤسسة بقدر الأصوات التي هو بحاجة إليها للأغراض الانتخابية. وهنا مرة أخرى أعتقد أن القيادة الفلسطينية مسؤولة بشكل كبير، لأنها اعتبرت أن نقابة الصحافيين هي عبارة عن أحد دكاكينها التي يجب أن تعبر عن الولاء لها قبل أن تعبر عن أي شيء آخر. ولذا فان المعايير المعمول بها وصلت إلى حد يمكن أن يصبح بائع الصحف عضوا في نقابة صحافيين، إذا كان ينتمي إلى فصيل يتبناه ويحصل له على العضوية. وفي هذا الإطار أيضا إذا كنت وكيلا أو مقاولا لأحد الصحافيين الأجانب بالضبط كما أن هناك وكلاء ومقاولين للمثلين والمطربين فبامكانك أن تصبح عضو نقابة الصحافيين، وتستطيع أن تطلق على نفسك لقب صحافي، دون أن تكون قد كتبت حرفا واحدا في

حياتك. كما أن بامكانك أن تمارس أي مهنة أخرى وتكون صحافيا في ذات الوقت. هذا يشكل أحد جوانب مأساة هبوط مستوى صحافيينا، هذه المأساة التي لن تجد حلا في ظل وضعنا هذا لأننا كي نضع مقاييس لتعريف الصحافي تجعل من يريد ان يصبح صحافيا يعمل ليل نهار حتى يصل إلى المستوى المطلوب لجعله يستحق هذا اللقب، فان علينا أولا أن نخرج المؤسسة الوحيدة التي يفترض أن تقوم بهذا الدور أن نخرجها من دكان السلع الذي هي فيه إلى ما هو أرقى.

ليس المقصود من هذا التحامل على منظمة التحرير، أو خوض هجوم ضدها، ولا المقصود الاستهانة بتاريخ إعلامي عريق في فلسطين ما قبل النكبة وما بعدها، وإنما المقصود هو إجراء قراءة للوضع الحالي وفي المرحلة الحالية بالذات وبالتحديد نقد السلبيات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصحافة الفلسطينية المحلية قامت بدورها، أو ببعض دورها في مرحلة معينة. ويتحمل الاحتلال جزءا من المسؤولية في ما آلت اليه صحافتنا الفلسطينية، كما يتحمل أصحاب الصحف مسؤولية لا تقل عن مسؤولية القيادة الفلسطينية في عدم الاكتراث بمستوى ما تقدمه صحفهم، وعدم صون احترام المهنة عبر صون كرامة الصحافي. بل إن مسؤوليتهم قد تكون أكبر إذ لم يعرف عنهم بشكل عام حرصهم على الموضوعية في ما تنقله صحفهم من أخبار. بل إن أصحاب الصحف مارسوا دور الرقيب الفلسطيني على صحفهم في أغلب الأحيان.

وإذا كان هناك ما يمكن القيام به لتحسين وضع الصحافيين والصحافة، فاعتقد أن نقطة البداية تكمن في الصحافيين أنفسهم لأنهم وحدهم القادرون على تشكيل عامل ضغط في صحفهم، لينالوا حقوقهم، علما بأنه لا يمكن أن تصنع الصحف بدونهم. وربما كانت آلية عمل ذلك هي ايجاد جسم صحافي قوي قادر على ان يلعب هذا الدور، وأن يحمي الصحافيين من اية ضغوطات قد يتعرضون لها اما من قبل اصحاب الصحف او من قبل اية سلطة قد تحاول ان تستخدمهم كأداة. ما يحتاجه الصحافيون هو نقابة تمثل الصحافة المهنية وتحترمها، وذلك لا يتأتى إلا من خلال التعامل مع الصحافة كمهنة لا كأداة تحاول التنظيمات السياسية التعبير من خلالها عن نفوذها، وتحاول كسب مواقع لها على كراسي هيئتها الإدارية.

الإشكالية المتجددة للصحافة تحت الاحتلال

علي الخليلي

١ – مقدمـة

في سياق الأزمة الشاملة التي تترنح عندها مؤسسات وهيئات وفعاليات وطنية كثيرة، في مرحلتنا الراهنة، تحت سقف الاحتلال الإسرائيلي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعبر «المعركة» السياسية التفاوضية الصعبة التي تشتبك مع هذا السقف، ومن خلاله، بشراسة شديدة، تتمايز صحافتنا المحلية في هذا الترنح، وفق شريحتها، أو «حصتها» الخاصة بها، ذات التعقيد المركّب، في هذه الأزمة، باعتبارها واحدة من نسيج هذا التأسيس الوطني الفلسطيني المبكّر، منذ ربع قرن أولا، وبكونها الانعكاس المباشر لهذا الشمول المتأزم ثانيا، وما نفترضة ثالثا، أنها المرآة العاكسة له بالضرورة، على مستوياته ومعلوماته ووجهات نظره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهي «لسان الحال» اليومي عنه وله، وعلى صورته، لا بقدرتها المفترضة على التعبير الجاد والمسؤول والصحيح، تحت ثقل الأزمة، وعلى أن تكون هذا «اللسان» الفصيح، في أدائه الإعلامي الحديث، وفي سببيّة وجوده، بل باضطراب هذه القدرة، على صفحاتها، واختناقها في أحيان كثيرة، لأسباب وعوامل شتى، واختلال معاييرها ومفاهيمها لأصول ومبادىء وأهداف «المهنة» وتهافت معطياتها وموجوداتها التقنيّة. وقد تكرست هذه الأزمة الصحافيّة مؤخراً، وبخاصة في الوقت الذي تزداد فيه حاجتنا الوطنية إلى منابر الحوار، وإلى الحيوية الديمقراطية في جدل الرأي العام، تكريسا مذهلا، برز

بأشكال متنوعة، منها أنهيار أو توقف بعض الصحف «المركزية» عن الصدور، دون اكتراث مؤثر بالمقابل من الرأي العام، ومنها الاختلاط الحاد للمفاهيم المهنية البحتة بالمفاهيم السياسية، وتداخل المعنى التجاري للإعلان بالإطار الإعلامي السياسي والاجتماعي الحرفي، والتسلط الفئوي على حساب «الحقائق الذهبية» للعمل الصحفي، على جميع ما بقي صادرا من الصحف، إضافة إلى الهبوط الفني في المنهار، أو المتوقف مؤقتا، أو المستمر بالصدور، إلى جانب الفوضى الإدارية، والإرهاقات المالية، ما كان واضحا، وما كان منها غامضا،... الخ.

ومع أن أخطار الأزمة الشاملة التي تخترق مجتمعنا المحلي كله، في مختلف مستوياته وشرائحه ومواقعه، واضحة تقريبا، لدى كل مستوى وشريحة وموقع فيه، ضمن الحالة «الاستثنائية» التي تأتي كنتاج محتوم، عبر الانتقال من وضع قديم، إلى وضع جديد، إلا أن الخطر الذي يستفحل من وراء الصحافة المأزومة الحالية، يشكّل وحده حافزا ملّحا، لتموضع قائم بذاته، يندفع نحو نقد علمي لهذه الصحافة، وصولا إلى تحديد وتعميق الإمكانية، حسب المتاح المرحلي على الأقل، في الفهم الصحيح لأحوالها، والأسباب الموضوعية لأزمتها، وتوفير فرصة «التصحيح» لها، لمن يرغب في آن يصحّ حقا.

وإلى ذلك، ومن خلال عملي الطويل والمستمر إلى حينه، في هذه الصحافة، وما تراكم لدي من خبرات ومعرفة و «أوجاع وأحزان» فيها، وما ساهمت فيه من دراسات وإصدارات حولها[1]، أقمت هذا

البحث، تحت عنوان رأيت أن أسميّة ب «الإشكالية المتجددة»، عبر ستة مفاصل، يتحرك المفصل الأول، نحو تعريف مصطلح الصحافة المحلية، لنتمكن من الاتفاق على ماهيتها المبحوثة. وفي المفصل الثاني، اجتهدت في إضاءة الإشكالية الأساسية والأولى التي نشأت عليها هذه الصحافة، بعد احتلال إسرائيل لقطاع غزه والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، في الخامس من حزيران للعام ١٩٦٧ . وفي المفصل الثالث، تابعت الانطلاقة «التجريبيّة» في الصدور الصحافيّ المتدفق، دون ضوابط فنية، وودون مناهج سياسية واضحة. وفي الرابع، تحدثت عن «التوافق» الذي تمّ مع الاحتلال، برسوخ تواجد الصحف «المركزية»، واعتمادها في المحتوى الوطني التأسيسي، إلى أن تجددت الإشكالية، وتفجرت على شكل أزمة ذات أبعاد ومؤشرات متنوعة، وهو حديث المفصل الخامس. وأما في المفصل السادس والأخير، فقد حاولت أن أطرح رؤية واقعية لمستقبل هذه الصحافة، عبر ما تبقى لها من إمكانيات في الطريق نحو «المرحلة الانتقالية»، وربما في تلك المرحلة الانتقالية ذاتها، تحت سلطتنا الوطنية التي نهجس بقدومها، على المدى المنظور.

٢- مدخل إلى المصطلح

كان من «المحلّ» الذي نحن فيه، وهو بطبيعة الحال، أرضنا الفلسطينية المتبقية التي احتلتها إسرائيل، في العام ١٩٦٧، الضفة الغربية وقطاع غزة، أن صاغت لغتنا التلقائية -العفوية- مصطلح

«المحلية» لصحافتنا الجديدة التي أصدرناها، تحت سقف الاحتلال، والتي لم يكن لها، في الواقع، أي قديم سابق، وفق المشمول الضيق، لهذا «المحل»، إلاّ ما كان في قطاع غزة، على وجه التحديد، من إرهاصات صحفية، قبل هذا الاحتلال، أثناء «الأدارة المصرية»، ظهرت بأشكال متفاوتة ومتقطعة[٢]. وأما ما كان في الضفة الغربية، إبان العهد الأردني، فلم يتجاوز من ورائه، بعض من شاركوا آنذاك، في الكتابة القليلة في الصحافة الأردنية التي كانت سائدة في مدن الصفة الغربية، وبقوا في «المحل» دون أي صحافة[٣].

إلى ذلك، يبدو المصطلح التلقائي، العفوي سهلا، أنها «صحافة محلية»، تمييزا لها عن الصحافة «غير المحلية». ولكن هذه السهولة تصعب، ويكاد التمييز يضيع. فالطرف الإسرائيلي نفسه، وهو القوة الاحتلالية التي تقف على رأس النقيض لهذا «المحل» الفلسطيني كله، كان يصدر صُحُفه «المحلية»، ويدفع بها الى شوارع الضفة الغربية والقطاع، مثل صحيفة «اليوم»، ثم صحيفة «الأنباء»، في محاولة من جانبه، ذات أهداف وأبعاد[٤]، باللغة العربية، لغة أهل «المحل»، فماذا نسمي هذه المحاولة التي طالت عدة سنوات؟ وهل نكتفي في الإصطلاح على أنها «صحافة معادية»؟ وكيف ننزع أنفسنا من بعض الأقلام «الفلسطينية المحلية» التي تدرجت في الوصول الى صفحاتها، بهذا الشكل او ذاك؟

جاءت التلقائية –العفوية، لتسعف مرة ثانية، فانتشر مصطلح «الصحافة لوطنية» تعبيرا عن إصداراتنا الصحفية الفلسطينية التي تدفقت تباعا، في الشطر الشرقي من القدس، في مواجهة كل ما هو «غير وطني»، محليا كان، ام غير محلي.

ومن خلال هذا الثوب الوطني الواسع، أو هذا المصطلح «الوطنية» الأقرب إلى المضمون، منه إلى الجغرافيا السياسية الاحتلالية التي فرضت تقسيم وتجزئه «الكيانية الوطنية الفلسطينية» بعمقها الشامل، استطاعت صحيفة «الاتحاد» الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي، والصادرة في حيفا[٥]، أن تكون واحدة من الصحف التي تشتمل عليها «الصحافة الوطنية» في الأرض المحتلة. ورغم أنها كانت ممنوعة من التداول في هذه الأرض، إلّا في القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل إليها، بعد أيام قليلة من الاحتلال[٦]، إلّا انها كانت منتشرة بطريقة سرّية (نضالية)، في مختلف أنحاء الضفة والقطاع.

ويمكن في سياق «الاتحاد» أن أذكر عدة صحف ومجلات أخرى، كسرت مصطلح «المحلية»، وساهمت بالمقابل، في ترسيخ مصطلح «الوطنية» في مجالنا الصحافي. ولكنني أرى أن مجلة «عبير» التي صدرت متأخرة، في شباط سنة ١٩٨٧، تمثل في موقع أو «محل» صدورها، في القدس الشرقية من جهة –وفي صاحبها ومحررها المسؤول ورئيس تحريرها القادم من عرابة البطون، في الجليل، من جهة ثانية، تعزيزا قويا لمغزى المصطلح المقصود، وأهمية استقرائه بدقة[٧].

والواقع أن هذا الاستقراء الدقيق ل «عبير» أو «الاتحاد»، وسواهما من الصحف والمجلات الاخرى، مثل «البيارق» و «الجديد» و «الغد: و »المواكب« و »المجتمع« و »الصنارة« و »كل العرب«، لا يهدف إلى اصطناع مجادلة اصطلاحية–صحافيّة، في غمار تمزق الأضلاع الفلسطينية، ضلع الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وضلع غزة، وضلع الجليل والمثلث والنقب، ما بين حدود العام ١٩٦٧، وحدود العام ١٩٤٨، او وفق التسمية الاسرائيلية الحدودية ب »الخط الأخضر» من أمامه، ومن ورائه. ولكنه يهدف أساسا إلى المتابعة المفصلية العملية، في شأن البحث، لاحقا في إشكالية النشأة، ثم «التجريبيّة» المتخبطة في بداياتها، إلى أن استقامت قليلا، أو توافقت باصدارات «القدس» و «الفجر» و «الشعب» و «الطليعة» و «النهار» و «البيادر» وغيرهما مما سوف أتابعه مفصلا بعد آخر، وصولا إلى محصلة الأزمات المتتالية، في حوصلة الأزمة الراهنة.

ولا بّد من أن أضيف الى هذا الاستقراء المحلي –الوطني، جانبا آخر يفرض نفسه، ويتمثل في الصحف والمجلات الوافدة، أو «المستوفدة» من خارج فلسطين كلها، الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧، وإسرائيل، حيث تعاد طباعتها في الأرض المحتلة، كما هي، ويجري توزيعها فيها[٨]. فما شأن هذه «الصحافة» المنسوخة في صحافتنا المحلية–الوطنية؟ وهل هي جزء منها؟ فاذا لم تكن كذلك، فكيف

نسلخ تأثيرها على الرأي العام المحلي، بطريقة اعتباطية؟ وإذا كانت كذلك، كيف لنا ان نتابعها، وأن نعرف دورنا الصحافيّ فيها؟

وإلى ذلك، فانه مدخل اشتباكيّ، لمصطلح يقوم على أزمة، أساسا. وسوف نشتبك مع مزيد من الجوانب، في المفاصل المقبلة.

٣- إشكالية النشأة

لم تتحرك الوطنية الفلسطينية التي تقف على رأسها منظمة التحرير، نحو أي «فعل» إعلاميّ محليّ مبكّر، في مواجهة الاحتلال، عبر القنوات التي أصبحت متاحة، من خلال هذا الاحتلال نفسه. وقد خسرت بذلك، خمس سنوات من معركتها السياسية-الإعلامية المفترضة في هذا السياق، كما سوف نتابع في الفقرات التالية. ونشأ هذا «الجمود الفكري» في هذه النقطة بالذات، عن القناعة المترسخة لأسلوب «الكفاح المسلح» وحده، عند هذه «الوطنية»، ممتدة في ذلك، بوشائج فكرها وعلاقاتها التنظيمة، من «الميثاق القومي الفلسطيني» الذي أقره المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس، في ٢٨ آيار سنة ١٩٦٤، معلنا في حينه، قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

وإلى أن يتحول هذا المؤتمر إلى «مجلس وطني»، وأن يصبح الميثاق القومي، هو «الميثاق الوطني»، بتعديل مهم ومؤثر لبعض بنوده التاريخية[٩]، كانت منظمة التحرير تخوض صراع «الصدمة» المترتبة عن هزيمة الخامس من حزيران، وعن سقوط «بقية فلسطين» تحت

الاحتلال، دون أن تتمكن من قراءة التحولات السياسية العميقة، لصالح وجودها السياسي–الفكري–الإعلامي في الأرض المحتلة.

وبالمقابل، كانت صحيفة «القدس» قد صدرت في القدس الشرقية، في مطلع تشرين الأول للعام ١٩٦٨[١٠]، محققة بذلك، وبعد سبعة عشر شهرا فقط، من بدء الاحتلال، قدرتها على التفرد ب «السوق» الإعلامية المحلية، بافادتها السريعة من «الهامش» الذي أفسحته السلطات الإسرائيلية العسكرية للإصدا رات الصحفية المحلية.

ولكن هذه الصحيفة المبكرة في النشوء، أبرزت أن النشأة الصحافية لنا في الأرض المحتلة، كان على خلاف. فقد جوبهت من رأي عام محلي وطني مشكّك، حيث رأى فيها صوتا لحكومة الأردن آنذاك.

وإلى هذه الرؤية السلبية، يبدو الوضع مؤاتيا. فقد كانت العلاقات الفلسطينية–الأردنية متوترة جدا، إلى أن أخذت ذروتها المفزعة في أحداث أيلول سنة ١٩٧٠، وهو ما زاد التخبط في هذه الرؤية، وحول هذه «النشأة» للصحيفة المتفردة تحت الاحتلال.

وفي العام ١٩٧٢ فقط، حسمت الوطنية الفلسطينية، أو منظمة التحرير الفلسطينية على الأصح، موقفها في شأن «المعركة الإعلامية»، في الارض المحلتة، فعملت على إصدار صحيفتين هما «الفجر» و «الشعب»[١١] تباعا، بعد أن خسرت خمس سنوات، كما ذكرت

سابقا، من هذه المعركة، ثم تدفقت الإصدارات من كل حدب وصوب.

والواقع، أن صحيفة «القدس» لم تكن وحدها، خلال تلك السنوات الخمس، فقد كانت سلطات الأحتلال، قد حملت معها إلى الأرض المحتلة، صحفا إسرائيلية ناطقة باللغة العربية، مثل «اليوم» و «الأنباء» ومجلة «المرصاد»[١٢]. وفي الوقت الذي كان فيه الرأي العام المحلي يرفض هذه الصحف والمجلات الإسرائيلية -الصهيونية- ويشكك في الكتّاب والمراسلين المتعاملين معها، كان يلتفّ، في شرائحه المثقفة، حول صحف ومجلات اسرائيلية «من نوع آخر»، هي دوريات الحزب الشيوعي الأسرائيلي (راكاح)، الاتحاد، والجديد، والغد، رغم أن هذه الدوريات لم يكن تداولها مسموحا به في الأرض المحتلة. وكما بدا في حينه، فان «الوطنية الفلسطينية» المحلية، وبخاصة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وكل فئات «اليسار»، في ذلك الوقت، قد وجدت في تلك الدوريات ضالتها المنشودة، فاندفعت إليها، تحت سقف الغياب الكامل لأي صحيفة فلسطينية وطنية، تتفق والمنظور الذي تقوم عليه منظمة التحرير الفلسطينية.

والى ذلك، تطورت حالة «الخلاف» في هذا الشأن. فلم يكن من الواقعي، أن يستمر هذا «الإعلام الشيوعي» وحده من جهة، والإعلام الإسرائيلي الناطق باللغة العربية من جهة ثانية، إلى جانب تفرد الحالة الإعلامية التي تشكلها صحيفة «القدس» الأكثر اقترابا

حينئذ، من حكومة الاردن، من جهة ثالثة، وانفجر السؤال حول معنى غياب الصحافة الفلسطينية الوطنية، في الوقت الذي تتواجد فيه تلك الجهات الثلاث، إضافة الى تأثير الإعلام الإسرائيلي المسموع (الراديو)، ثم ما صار من إعلام مرئي له (التلفاز). وقد جاء الرد على هذا السؤال، بطريقة غير مباشرة، في دورة المجلس الوطني، الحادية عشرة، في القاهرة (٦-١٢/١/١٩٧٣)، حين قررت هذه الدورة «تنسيق العمل العسكري والنضال الجماهيري»، ووصف هذا النضال الجماهيري بأنه «يكتسب أهمية بالغة في تعبئة طاقات الجماهير ومضاعفتها بالتصدي الثوري لمجمل المؤثرات»، وبهذا تراجع التشدد في القول، أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد[١٣].

وكان هذا الرد قد نفذ عمليًا، بالإصدارات الصحفية الفلسطينية الجديدة في القدس الشرقية، ليتراجع وضع الخلاف، إلى الظل المعتم، ولتأخذ الوطنية الفلسطينية، فرصتها في تدعيم الكيانيّة الفلسطينية، وفي خوض معركتها السياسية العلنية، لا كجهة رابعة، في دوائر الجهات الثلاث السابقة عليها، بل كجهة أولى ورئيسة، تملك من الإمكانات العديدة، ما يؤهلها لهذا الدور المهم.

وإذا كانت الوطنية الفلسطينية، قد ملأت السنوات الخمس (١٩٦٧-١٩٧٢) التي سبقت دورياتها العلنية، بالصحافة السريّة (النضالية تحت الأرض)، في إطارتها الضيقة[١٤]، فانها في اندفاعها، أو «انطلاقها»، نحو الصحافة «الرسمية»، عبر قوانين وأوامر سلطات

الاحتلال ورقابته العسكرية الصارمة، عمدت أيضا، إلى فكفكة إشكاليتها التقليدية مع تلك الصحافة السرية، فاتجهت إلى توسيعها، وإلى تطويرها وتنويعها، وفق مقتضيات كل مرحلة.

٤- الأنطلاق نحو التجريب

هل يمكن إنجاز «صناعة صحافية» محلية ووطنية، بمجرد اتخاذ القرار السياسي لحصول ذلك؟

لم يطرح احد مثل هذا السؤال، في العام ١٩٧٢، حين تم إصدار صحيفة «الفجر» ثم صحيفة «الشعب». فالمهم، في حينه، كان «ملء الفراغ»، بخاصة وهو ملء يأتي في وقت متأخر. وقد عكست هذه الانطلاقة نفسها، بانتفاء الرد على السؤال، أو عدم وروده أصلا، في إنشاء صحافة تجريبيّة، قائمة على المحتوى السياسي المباشر، دون عناية فنية وتقنية بأصول ومبادىء «المهنة». فمن خلال «التجارب» اليومية لمجموعة من رجال «السياسة»، وغير رجال السياسة، عبر «بعض الصواب والكثير من الخطأ» على المستوى الإعلامي، تدرجت حركة إصدار الصحف والمجلات.

ولكن القارىء المحلي الذي لم يكن بدوره، صاحب خبرة في أصول ومبادىء الصحافة وجد في المحتوى السياسي الوطني الذي وفرته له هذه الصحف، كفايته. فهو على الأقل، يحتاج إلى أن يقرأ صوته الوطني فيها. وقد قرأه بالفعل، ولم يكن مكترثا لأن تكون هذه

القراءة، عن ورق جيد، وطباعة راقية، وصور واضحة، ... الخ. فهو يدرك، في تلك المرحلة، أن سقف الاحتلال الضاغط لا يسمح بمثل هذه «الرفاهية» لأي طباعة حديثة، حتى إذا قدّر له أن يأمل كقارىء بلا صحافة سابقة، باصدارات حديثة متطورة.

أي أن الرأي العام الوطني المحلي، التفّ حول هذه الصحف، وشجعّها من جهته، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، إلى عدم الاهتمام بالتطوير الفني، وإلى «التسامح: معها بشأن اضطراب تجاربها، مرة بعد أخرى.

وبالنسبة للصحف وأصحابها ومحرريها أنفسهم، فانهم لم يملكو آنذاك، سوى ما ملكوه فعلا، فليس بينهم، إلّا القليل جدا، ممن كان صاحب خبرة سابقة في العمل الصحفي، على مستوياته المختلفة، في التحرير، وفي التحقيق، وفي الطباعة، وفي التوزيع أيضا.

ورغم أنه كان من المفروض أن يشكل اختطاف المؤسس والمحرر المسؤول الأول لصحيفة الفجر، يوسف نصري نصر، في العام ١٩٧٤[١٥]، بعد سنتين فقط، من صدور هذه الصحيفة، صحوة معينة داخل الآلية الإعلامية الوطنية، لتدرس محصلة تجاربها، وتفيد من التراكمات »الكمية« التي كانت تقف عليها، إلّا أن ذلك لم يحصل، وإنما هي على العكس من ذلك، اندفعت إلى المزيد من التجريبيّة، في كل المجالات، وفي غياب الحد الأدنى، من أي «برنامج إعلامي مشترك»، على مستوى الإنتاج، أو على مستوى التحويل، أو

على مستوى التعامل مع القوانين والأوامر الإسرائيلية،... الخ. وبذلك، صدرت صحف ومجلات أخرى، لا تملك أدنى مقومات الصدور، فتوقفت بذاتها، بعد إصدار بضعة أعداد، وبعضها لم يفهم «أصول اللعبة» مع الرقابة العسكرية الإسرائيلية، فأغلقته السلطات الإسرائيلية فورا[١٦]، وبعضها واصل صدوره، متقطعا ومترنحا، في إطار من «التوافق» الذي سنتحدث عنه، في المفصل القادم.

٥- التوافــق

استقرت «التجريبية» عند حالة من التوافق، فهي بذلك، في وضعنا الفلسطيني، تحت احتلال، ليست «استثناء»، بل «علة» متغلغلة، طالما بقي هذا الاحتلال! وعلى هذا التبرير المغلوط الذي يضع على «شماعة» الاحتلال، أخطاء وأغلاط صناعتنا الصحافية -دون أن ننزع دور الاحتلال الفعلي في العرقلة، وفي البطش- توافقت الفصائل الفلسطينية المختلفة، على تكريس إمكاناتها في المزيد من الدوريات اليومية والأسبوعية والشهرية، فصدرت في القدس الشرقية صحيفة «الطليعة» الاسبوعية في شباط سنة ١٩٧٨[١٧]، ناطقة بلسان الحزب الشيوعي الفلسطيني، صراحة وبوضوح لهذا الانتماء الحزبي على صفحاتها، في إطار التوافق الفلسطيني الحاصل، رغم أنه حزب ممنوع ومحظور من قبل السلطات الإسرائيلية، أسوة بمنع و خطر أي حزب آخر، وهو ما دفع السلطات إلى منع هذه الصحيفة، الى حينه، من التوزيع في بقية مدن الأرض المحتلة. ثم صدرت صحيفة «الميثاق» في

العام ١٩٨٠، ناطقة حسب التهمة التي أغلقتها بموجبها السلطات الإسرائيلية لاحقا في العام ١٩٨٦ باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتلتها في «الخط السياسي» ذاته، مجلة «العهد»، في العام ١٩٨٣، ليتم إغلاقها، بعد ثلاث سنوات من صدورها[١٨]. وصدرت «الأسبوع الجديد» في العام ١٩٧٩ متواصلة حينا، ومتقطعة حينا آخر، ما بين صحيفة اسبوعية مرة، ومجلة مرة ثانية، ثم عودة إلى كونها صحيفة مرة ثالثة[١٩]، وهي مقربة من فصيل «فتح». وصدرت «الدرب» في العام ١٩٨٥، وبعد عشرين عددا لها، أغلقتها السلطات بحجة علاقتها مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وتوالت الإصدارات، مجلات وصحف، الشراع والبيادر الادبي، والبيادر السياسي، والكاتب، والعودة، والتراث والمجتمع، وهدى الاسلام، والحصاد، والموقف، ... الخ إلى أن صدرت «النهار» في آذار سنة ١٩٨٣، وهي في الإطار التوافقي ذاته، أقرب إلى مواقف حكومة الأردن[٢٠]، في الوقت الذي حرّك ذلك الاطار نفسه، صحيفة «القدس» ذات النشأة المبكرة الأولى، نحو التقارب مع الخط المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولست هنا، في هذا الفصل، بصدد رصد فهرسيّ لكل الصحف والمجلات التي صدرت وتواصلت أو أغلقت، أو توقفت بذاتها عن الصدور. ولكنني أبحث في «الاستقرار التوافقي» الذي وصلت إليه

الصحافة المحلية، فيما بينها، او بين فصائلها من جهة، وعبر «علاقتها» مع المؤسسة الإسرائيلية من جهة ثانية.

وفي الوقت الذي كانت تزيد هذه المؤسسة من بطشها بالصحافة، بالإغلاقات وبمنع التوزيع والاعتقالات والنفي والقتل أحيانا[٢١]، كان التوافق معها يزداد بروزاً وهي مفارقة عجيبة، إلا أن عجبها يتفكّك للباحث، حين ندرك أن الفصائل الفلسطينية قد اعتبرت الصحافة، عند هذه المرحلة، واحدة من معاركها السياسية المهمة. وبذلك، لم تتراجع عن «اللعبة» مع الهامش الإسرائيلي المتاح، حتى في أصعب الحالات التي يضيق فيها هذا الهامش، تحت ثقل الرقابة العسكرية. وهكذا، فان الفصيل الذي يفقد إحدى رخص صحفه ومجلاته، كان يعمد إلى استصدار رخصة أخرى، والتواصل مع الحالةالتوافقية–السياسية–الواقعية، فاذا لم يتمكن من الحصول أي رخصة، عمد إلى استثمار القانون الإسرائيلي المتاح في «نشره لمرة واحدة»، ورغم المحدودية التي يتمثل فيها هذا الاستثمار، في اختناق التوزيع وفي مخاطره، عند تكراره، إلّا أنه يوفر إمكانية «التواجد الإعلامي على الساحة» حسب التعبير السياسيّ–الفصائلي.

وبهذه التوافقية المعرّضة بطبيعة الحال، للبطش الإسرائيلي في أي لحظة، كانت المعارضة الفلسطينية، قد وجدت طريقها العلني في الأرض المحتلة، بعد أن سبقها لذلك، الخط المركزي للمنظمة، وحين أرادت اسرائيل، في الواقع، من نشوء هذه العلنية المعارضة في

«الساحة» ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية، بعضها ببعض، كانت تلك «التوافقية» الفلسطينية، حارسا أمنيا، لإفشال هذه الرغبة أو الإرادة الإسرائيلية «فرّق، تسد».

إلاّ أن هذا «الحارس الأمين» لم يتنبه إلى أن الصحافة ذاتها، على مدار سنواتها الطويلة، لم تتطور، وقد انشغلت بخطوطها الفصائلية التقليدية، أكثر من انشغالها بالرأي العام من حولها، فتراجع هذا الرأي العام عنها، وتركها تغوص في «مشاكلها» وكأنها مجرد مشاكلها الخاصة بها !

وبذلك، فشل «التوافق» الفصائلي، في إنشاء صحافة رائجة ومتطورة على مستوى الأرض المحتلة كلها. ولم يعد الرأي العام، قادرا على «التسامح» او التساهل في هذا الفشل، مثلما كانت النشأة الأولى والمرحلة التجريبية.

٦- الأزمـــة

تجدد الإشكاليـة

من الواضح، مما سبق، أنها أزمة في الأساس، تكمن ثم تظهر، ثم تنفجر، او أنها إشكالية متجددة، بظواهر متعددة، يمكن أن نتابعها سنة بعد أخرى، ودورية بعد دورية، أيضا.

ولكن محصلة «التسلسل» الذي نواجهه، في هذه الأزمة/الإشكالية الصحافية المتجددة، تكرس الاستنتاج في أننا الآن، تحت سقف التهيؤ للدخول في «المرحلة الانتقالية»، وفق العملية السياسية التفاوضية الجارية، نصل إلى الاقتراب من ذروة هذه الأزمة/الإشكالية، إلى الدرجة التي تصرخ فيها إحدى الشخصيات المحلية، أنه «لا يوجد عنددنا إعلام» وأن «هذا الإعلام لا يؤودي دوره» وأن «المطلوب سياسة إعلامية تعتمد توصيل الحقيقة...»[٢٢]، ويمكن إضافة مئات الصرخات إليها، في المضمون ذاته، من مواطنين عاديين، ومن مؤسسات، ومن مدن وقرى ومخيمات[٢٣]، في المرحلة الراهنة.

إلّا أن أصحاب الصحف أنفسهم، يصرخون أيضا، أو يكررون صراخهم المعتاد، وهم في ذلك، لا يشيرون إلى «فقدان السياسة الإعلامية» مثلا. وهل يجوز أن يقروا بفقدان أنفسهم؟ بل يؤكدون على أنها أزمة مالية فحسب. وهي أزمة مستحكمة بهم، وفق توكيدهم المعلن. فمجلة «البيادر» التي كانت في العام ١٩٧٧ تحدثت في إحدى افتتاحياتها عن «المأزق» الذي تدفع بها إلية «الدرامة المالية»، قالت في العام ١٩٩٢، عبر صفحتها الأخيرة للعدد ٥٠٦ (١٩٩٢/٨/٨) بالمقالة التي تدرج على كتابتها السيدة ندى خزمو، عقيلة صاحب المجلة جاك خزمو، إنها أمام «خيارين، كلاهما مُر». والخياران نابعان عن الازمة المالية ذاتها، موت المؤسسة، أو بيعها إلى طرف آخر. وقد حاولت المجلة أن تشرك قراءها في «المشكلة المستعصية»، في هذه المقالة التي

تشبه النداء «لمن يعنية الأمر» أن يبادر الى إعادة فتح قناة التمويل، وإلاّ فانه «هل نحتمل ان نرى مؤسستكم تموت أمام أعيننا، ام نسلمها إلى من تستطيع مادياتهم أت تمنع عنها الموت». وكما يبدو، فان المجلة ترفض الموت، وفي الوقت نفسه، تعلن عن استعدادها، بأسف وألم، لقبول الخيار الثاني!

وقد توقفت «البيادر» عن الصدور بالفعل، منذ آذار سنة ١٩٩٣، دون أن تحدد في حينه، أي خيار ستكون عنده.

وأما مجلة «عبير» التي تجاوزت محنة سحب رخصتها، فاستعملت رخصتها الثانية، تحت عنوان «الفتى العربي»، مضيفة إليه «عبير الفتى العربي»، فقد واجهت قرار السلطات الإسرائيلية باغلاق مجلتها الثانية، باصدارها الثالث تحت عنوان «عبير البلاد: مستخدمة في ذلك، ترخيصا باسم »البلاد« لصاحبه محمد كيوان من أم الفحم. ولكن بعد صدور عددين فقط، من «عبير البلاد»، لم تقدم السلطات الإسرائيلية على إغلاقها هذه المرة، بل عمد عطاالله نجار نفسه، رئيس تحريرها، إلى التوقف عن إصدارها في كانون الثاني سنة ١٩٩٣، بسبب «الازمة المالية»، حسب قوله[٢٤].

كذلك توقفت صحيفة «الشعب» عن الصدور، اعتبارا من العاشر من شباط سنة ١٩٩٣، تحت أفق الأزمة المالية، والمداخلات الناشئة عن هذه الأزمة، بين صاحبها وبين العاملين فيها[٢٥]. كما توقفت صحيفة «جيشر» أي «الجسر» الفلسطينية الناطقة بالعبرية، عن

صدورها نصف الشهري، منذ نيسان سنة ١٩٩٣، وكذلك صحيفة «الراصد» غابت عن الصدور، رغم أنها جاءت في العام ١٩٩٢ لتستبدل صحيفة «السياسة» التي اغلقتها السلطات الاسرائيلية في آب سنة ١٩٩٢، ولتكون على خطها السياسي. ويمكن أن أذكر أسماء صحف ومجلات أخرى، أقل انتشارا، ولكنها توقفت في سياق موجة هذه الازمة المالية، مثل «أشبال» و «المرايا»، و «الندوة»، وغيرها. وأما مجلة «مع الناس» التي استعادت ترخيصها بعد سحبه من قبل السطات، فلم تتمكن من العودة فعلا، وظلت غائبة. وقد لاحظتُ أن جميع هذه الصحف والمجلات، ما كان منها واسع الانتشار، وصاحب التاريخ العريق، وما كان منها عابرا ومحدود الانتشار والتأثير، قد توقفت عن الصدور، دون أن تفسر أو تبرر هذا التوقف وتشرحه للرأي العام. ومع أن «البيادر» هيأت نفسها وقراءها والعاملين فيها، لمثل هذا التوقف، قبل عدة أشهر، إلّا أنها عند العدد الأخير لها، قبل توقفها، لم تفعل شيئا. وبذلك، عبر هذا التوقف الجمعيّ لكثير من الصحف والمجلات، بقيت تفاسير المسألة، أو الازمة المالية، دائرة في أوساط أصحاب هذه الدوريات فقط، إضافة إلى ما يصل إلى «أسماع» قيادات الفصائل، أو منظمة التحرير بشكل عام.

أي أن الرأي العام، أو القارىء العادي، ظلّ بعيدا عن هذه «الدوامة» بخاصة وهو يواجه مشكلته هو، مع هذه الصحافة على علاتها، عبر الصرخة «لا يوجد لدينا إعلام»، أو أنه فيا «إذا وُجد»،

هو «إعلام مصالح» و «إعلام تجارة» و «إعلام مؤسسات»، ...الخ، في الوقت الذي هو فيه –إذا وُجد ايضا– مجرد أداء هابط، لم يتمكن من المعاصرة، ومن الحداثة، ولو في الحد الأدنى.

وإلى ذلك، فان القارىء العادي، قد أصبح في مرحلة «الأزمة» أشد حساسية بشأن موقفه من التطور الصحفي، ومن الآداء الفني، ولم يعد راضيا بالتضحية بهذا الموقف «الفني» لحساب «المصلحة الوطنية»، إلى جانب أنه بدأ يناقش هذه «المصلحة العامة»، من خلال ما تقدمه له من مصالح لخدمته الخاصة، أيضا.

لقد تطّور الرأي العام، ولم تتطور الصحافة المحلية، فهل يمكن صياغة المعادلة على هذا المعيار، وصولا إلى فهم الأزمة، أم أنها مجرد أزمة مالية بحتة، تنعكس بدورها، على المعطيات الفنية والتقنية للصحف والمجلات، وعلى إمكانية استمرارها أو توقفها؟

لم تغب «الدوامة» المالية، عن أفق الصحافة الوطنية، منذ نشأتها على أية حال، سواء لأصحاب هذه الصحف، أو للصحافيين والعاملين فيها أنفسهم. ولكنّ مستحدثين أساسيين وجوهريين، اشتبكا مع هذه «الدوامة» التقليدية، وتحكما في توجهاتها، تمثل الأول في الانتفاضة، منذ ٩ كانون الأول سنة ١٩٨٧، والثاني بأزمة الخليج الثانية، مع اجتياح القوات العراقية للكويت في ٢ آب سنة ١٩٩٠، ثم ما كان من حرب مدمرة، اعتبارا من ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٩١، انتهت إلى أضخم الكوارث العربية في العصر الحديث.

كانت الكارثة بالنسبة لإطار هذه «الدوامة»، تصاعد وتائر شح التمويل للمؤسسات الوطنية المحلية[٢٦]، ومنها الصحف والمجلات. وقد واجهت هذه الصحف والمجلات، هذا الشح، حسب قدراتها الذاتية، فمنها ما تمكن من التجاوز، ومنها ما ترنّح، ومنها ما توقف.

ومع أن الترنح انعكس في انخفاض رواتب الصحافيين، المنخفضة أساسا[٢٧]، إلّا أن الانعكاس الأشد، برز في «تأجيل» كل البرامج التي يمكن طرحها، لتطوير الصحف فنيّا. وبرز في عدم القدرة على تمويل التحقيقات الميدانية، وفي تخلخل العلاقة المهنية مع المراسلين، خارج القدس الشرقية، وفي غياب الألوان الحديثة، الأخرى المتقنة وغير ذلك، عن معظم الصحف والمجلات «الصامدة».

وكانت الانتفاضة من جانبها، قد أحدثت تأثيراتها الواضحة، في أشكال ومضامين وأوضاع الصحافة[٢٨]، وفق النقلة السياسية والإعلامية الجديدة التي حققتها الانتفاضة ذاتها، في سنتها الأولى، وسنتها الثانية، فتضخم عدد الصحافيين، او العاملين في شؤون الصحافة، وتشعبت هذه الشؤون، وتداخلت، فكان أن ازداد عدد المكاتب الصحفية، في القدس الشرقية، وفي بقية مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي كانت تترنح فيه تلك الصحف والمجلات، من الضربات المتلاحقة بسبب حرب الخليج! وللوهلة الاولى، يبدو التناقض في هذه المسألة. فكيف تترنّح الصحف والمجلات العريقة والعتيقة، في حين تتكاثر المكاتب الصحفية، ذات

التكاليف العالية؟ ولكن التناقض يزول، حين ندرك أن بعض هذه المكاتب هو من نتاج مراسلة الصحافة الاجنبية، حين نشأ «المرشدون الصحافيون» للصحافيين الأجانب، داخل الأرض المحتلة، و «المراسلين» لصحافة الخارج[٢٩]. مع أن هناك من يعتبر هذا النتاج قفزة بالصحافة المحلية، نحو آفاق عالمية، أو «خارجية»، لا ضرر ولا ضرار فيه[٣٠]، فان هناك من يؤكد على عكس ذلك، أن هذه الظاهرة المكتبية، أقرب إلى السلبية، فهي غير مبرمجة، وهي ذات طابع تجاري ربحي بحت، في معظمها.

وقد أدت هذه الإشكالية المتجددة، إلى ظهور «صحافة البيانات» بدءا من بيان أو نداء الانتفاضة/القيادة الوطنية الموحدة، في أرقامه المتسلسلة، ونهاية ببيانات كل فصيل على حده، إلى جانب ما أستطيع أن أسميه بـ «صحافة الحيطان»، عبر انتشار الكتابة على كل حائط في كل أنحاء الأرض المحتلة. ثم تراجع ذلك، تحت ضغط جفاف قنوات التمويل، واكتفت الفصائل كما صار، بنشر بعض بياناتها على شكل إعلانات في الصحف، وبخاصة في صحيفة «القدس»، وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة «الإعلان التجاري السياسي»[٣١]، وهي ظاهرة أدت بدورها، إلى تعميق الأزمة في التعامل اليومي مع الصحافة، وفي مصداقية هذه الصحافة أمام يقظة وذكاء الرأي العام.

وقاد هذا «التعمق المأزوم» إلى محطات أخرى، في الأزمة ذاتها. فقد أصبح من خلاله، يسيرا ذلك الكشف عن الخلل البنيوي في المؤسسة

الصحفاية الفلسطينية، بشكل عام[٣٢]، وذلك التوكيد على أن «الدوامة» المالية وحدها، لا يعقل أن تكون السبب الوحيد في تفجر الازمة، إلى الحد الذي أصبح فيه «حديث الشارع الصحفي»، يدور عن «صحافة مقدسية» غير قادرة على تجاوز «باب العامود» في القدس القديمة، فهي تفتقر إلى شبكة التوزيع، وإلى حلقات المراسلين، وإلى التغطية الميدانية في بقية مدن وقرى ومخيمات الأرض المحتلة[٣٣]، مما أكدّ على ضرورة صدور صحف جديدة، على مستوى المدينة وفي بقية مدن الأرض المحتلة. ولكن هذه الضرورة، لم تجد من يدفع بها جديا[٣٤]، وهي معرّضة للانهيار.

وإلى ذلك، تستفحل الأزمة، لا في «دوامتها» المالية فحسب، بل في ما يشبه «التناسخ» مع طوفان الإعلام الإسرائيلي نفسه، أيضا! ويقوم هذا «التناسخ» أو «النسخ» في استسهال النقل المترجم إلى العربية، عن الصحف والمجلات الإسرائيلية الناطقة بالعبرية، تحت سقف عدم التغطية الميدانية المحلية المكلفة. فالأقل كلفة هو نشر هذه الترجمة، بدلا من دفع تكاليف التقارير المحلية[٣٥].

وبذلك، يفقد الصحفي المحلي –الميداني– مبرر وجوده، أو يصاب بالإحباط وتعطل ملكته الإبداعية في العمل. وقد كان المبرر «القديم» لهذه الترجمة، تمرير «المادة» عبر مقص الرقيب العسكري الإسرائيلي. وهو مبرر صحيح في السابق، كما أنه صحيح في بعض الحالات، إلى حينه. إلّا أن ذلك، يجب أن لا يعني أن «تتأسرل» الصحافة المحلية

(نسبة إلى إسرائيل)، وكأنها مجرد نسخ لأخبارها وتقاريرها ومصطلحاتها ومعلوماتها، مع ما يعنية ذلك، من أخطار جدية على الرأي العام المحلي، وعلى الثقافة المحلية[٣٦].

وبطبيعة الحال فان القارىء المحلي الذي يجد نفسه «متأسرلاً» تحت حصار وسائل الإعلام الإسرائيلي المرئية والمسموعة (التلفاز والإذاعة)، في غياب أي تلفاز وطني له، او إذاعة[٣٧]، يحتاج إلى أن يقرأ في صحافته المحلية، كل ما هو قادر على كسر ذلك الحصار، إلاّ أن عكس ذلك ما يصير. وهو بذلك، يرتد الى التلفاز والمذياع الإسرائيلي، فطالما أنهما من المصدر لهذه الصحافة، فلماذا لا يتجه مباشرة، هو نفسه إلى المصدر ذاته؟

وكما يبدو، فان الجانب الإسرائيلي، على دراية واسعة بهذا «التأزيم» الفلسطيني المحلي، حتى إن المركز الصحفي الاسرائيلي في واشنطن، في متابعته، على سبيل المثال، للجولات التفاوضية الثنائية، صار «ينافس» مركزنا الفلسطيني هناك، بارسال مواده ونصوصه بالعربية الفصيحة، عبر الفاكس، جاهزة إلى صحفنا المحلية! فلماذا تتعب هذه الصحف وتصرف أموالا؟

وإلى ذلك، تتجدّد هذه الإشكالية أو الأزمة، غير قادرة على «التكيف» فترة أطول. وهو ما يفرض المعالجة الحكيمة عبر مستويات وأبعاد عديدة.

٧- رؤية مستقبلية:

يمكن على ضوء هذه الرؤية المستقبلية، التخفيف من وقع الأزمة، بدلاً من معايشتها، كما هي المعايشة الراهنة التي تؤدي إلى المزيد من الأنهيار. وأما مسألة «الحل» لها فلا أراها على المدى المنظور. وأخشى أن ننتقل بعض هذا «التراث السلبي» إلى نسيج سلطتنا الوطنية المفترضة القادمة، إن لم تحقق هذا «التخفيف» مبكرا، أي قبل الدخول في المرحلة الانتقالية.

ويمكن تفصيل هذه الرؤية، بمجموعة من النقاط، منها دمج عدة صحف «مقدسية» بعضها في بعض، ضمن اشتراط وطني بيننا، أن الصدور لا يتم فقط، برخصة إسرائيلية، بل لا بّد من المقومات المهنية الكافية له، أيضا. ومنها تدعيم الوجود النقابي الصحافي بمواصفات دقيقة[٣٨]، ومنها تهيئة مطبعة وطنية عصرية ضخمة، تقوم بطبع الدوريات المحلية، ومنها إنشاء شبكة توزيع وطنية، تعمل على أسس إدارية صحيحة، وبكفاءات متدربة، الى جانب توفير الدورات المهنية في مراكز تشرف عليها طواقم متخصصة، للصحافيين الجدد، ولبعض القدامى الذين يستطعون الإفادة منها.

وفوق ذلك كله، إنشاء رقابة مالية محاسبية محترمة على الصحف التي تستفيد من «قنوات التمويل» الخارجة عن الإعلان والمردود والداخلي« للدورية نفسها.

ولعل الأهم من ذلك كله، هو ترسيخ القناعة بالديمقراطية، عبر هذه الصحافة، لتكون هي ذاتها، هذه الصحافة، لسان هذه الديمقراطية، مهما كانت الأحوال. ولن يكون هذا الرسوخ، إلّا بتنحية او »تخفيف وتقليل« الضغط المالي المباشر، وبعزل الضغط العائلي والعشائري، وبتربية وتعليم وتدريب كوادر صحافية شابة، على هذه القناعة، وعلى الأصول المهنية البحتة للعمل الصحافي، بأدائه التقني الحديث.

ولا أرى أن أي »مجلس أعلى« للإعلام والصحافة، سيكون ذا أهمية، في هذا الشأن، فقد يحصل العكس من ورائه، إذ يكون «أداة قمع» لهذه القناعة، تحت مسميات شتى.

وأما بالنسبة للطغيان الإسرائيلي الإعلام المترجم، فمن السهل وقف ذلك فورا، عبر تغذية الصحف بالأخبار والتقارير والتحقيقات المحلية. وقد نتمكن على سبيل المثال، من إنشاء وكالة أنباء محلية، قادرة على البث عبر الفاكس أو سواه، ضمن منهجية احترافيّة بحته لا تكتسحها الريح الفصائلية.

ويظل أن القاعدة الأساس، لتحقيق هذه الرؤية، أن الصحافة بالضرورة، هي أيضا علم ذو أصول، وليس مجرد هتافات وشعارات ومحاور «للنجوم» السياسية، ومصادر أرباح!

هوامـــش:

١- أعمل في صحيفة «الفجر» منذ العام ١٩٧٧، وأصدرت دراسة مكثفّة، في كتيّب (٤٥ صفحة)، تحت عنوان **الانتفاضة والصحافة المحلية**، عن الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) في القدس، في ايلول سنة ١٩٨٩، وشاركت في عدة ندوات حول هذه الصحافة، منها ندوة المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة (بانوراما) في القدس، وقد صدرت ضمن سلسلة إصداراته، في العام ١٩٩٢ .

٢- لم يتم التأريخ الوافي، أو شبه الوافي لهذه المرحلة الغزيّة، وبخاصة في المجال الصحافي الذي نعنيه. فالمصادر قليلة جدا. ولكن اشارات عديدة، تتحدث عن صحيفة «فلسطيننا»، في تلك المرحلة، وعن «اخبار فلسطين».

٣- أبرز مجلة ثقافية على وجه الخصوص، شاركت أقلام عديدة، في الكتابة فيها، كانت **الأفق الجديد** لصاحبها ومحررها أمين شنار، آنذاك، وقد صدرت على مدار أربع سنوات، في القدس وتوقفت عن الصدور في العام ١٩٦٦ . ويجوز أن نشير هنا أيضا إلى صحيفة **الجهاد** التي كانت تصدر في القدس، حتى عام الاحتلال ١٩٦٧، وتحوّلت أجهزتها ومكاتبها فيا بعد، مع **الدفاع** إلى ما أصبح صحيفة **القدس** المستمرة في الصدور، تحت الاحتلال.

٤- **اليوم**، جريدة إخبارية، كانت مسائية، وأصبحت صباحية، صدرت في إسرائيل، خلال السنوات ١٩٤٨-١٩٦٨، انظر فهرس المطبوعات العربية في إسرائيل، ١٩٤٨-١٩٧٢، إعداد شموئيل موريه، منشورات مركز جبل سكوبس، لدراسة عرب فلسطين والعلاقات العربية-الإسرائيلية، القدس ١٩٧٤، ص ١١٠ . وقد حملت السلطات الإسرائيلية الاحتلالية، هذه الجريدة معها، إلى الأرض المحتلة، حتى توقفها عن الصدور، بعد سنة واحدة، في العام ١٩٦٨، لتدفع بها بجريدتها الجديدة **الانباء** إلينا، وكانت يومية، وقد أصدرتها عن جمعية منشورات أورشليم-القدس، في ١٩٦٨/١٠/٢٤، إلى أن إضطرت إلى إيقافها في ١٩٨٥/١/٣١ .

٥- صدر العدد الأول من الاتحاد في ١٤ أيار سنة ١٩٤٤، في حيفا، عن دار **الاتحاد** التعاونية. كانت أسبوعية، ثم مرتين في الأسبوع، ثم يومية. وقد بقيت ممنوعة من التوزيع في الأرض المحتلة، إلاّ في القدس الشرقية منها بطبيعة الحال، حتى تشرين الثاني للعام ١٩٩٢، حين تمكنت بطريقة مشروعة رسميّا، من الوصول إلى مختلف أنحاء الأرض المحتلة.

٦- في ١٩٦٧/٦/١١، أي بعد احتلال القدس كلها بستة أيام فقط، عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعا لها، لبحث ضم شرقي القدس إلى إسرائيل، وتوالت اجتماعاتها، حتى تقدمت إلى الكنيست بمشروع «أورشليم العاصمة الأبدية الموحدة لأسرائيل» في ١٩٦٧/٦/٢٧، ووافقت

الكنيست على قرار الضم في اليوم نفسه. وفي ١٩٨٠/٧/٣٠، أقرت الكنيست القانون الذي سمّي بالقانون الأساسي للقدس الموحدة.

٧- **عبير**، مجلة أسبوعية صدرت مؤقتا، كل شهر، في شباط ١٩٨٧، في القدس الشرقية، عن دار النورس الفلسطينية للصحافة والنشر والتوزيع، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول ورئيس تحريرها عطا الله محمد نجار. وبعد خمس سنوات من صدورها المتواصل، على مدار ٣٤ عددا، سحبت السلطات الأسرائيلية رخصتها، وأوقفتها عن الصدور في شباط سنة ١٩٩٢، بدعوى وجود علاقة لفصيل «فتح» معها.

٨- **مجلة الوعي** على سبيل المثال، وهي تصدر «غرة كل شهر قمري، عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان»، كما يجيء تحت اسمها مباشرة، وعنوانها «بيروت - لبنان»، حيث لا إشارة على الأطلاق، لعنوان لها في الأرض المحتلة!

٩- انظر كتاب **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤**، فيصل الحوراني، منشورات وكالة أبو عرفة، القدس، ١٩٨٠ .

١٠- **القدس**، يومية سياسية، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمود أبوالزلف، تواصل صدورها، دون توقف، حتى الآن. وقد بدأت بست صفحات، ثم ثمان، إلى أن أصبحت ست عشرة صفحة، مع عدد أسبوعي من عشرين صفحة. انظر هامش «٣».

١١- **الفجر**، صدرت في ١٩٧٢/٤/١١، أسبوعية، ثم يومية، محررها المسؤول حنا سنيورة، ومؤسسها يوسف نصري نصر وقد تعرض للاختطاف في العام ١٩٧٤، وناشرها بول عجلوني. والشعب، صدرت في ١٩٧٢/٧/٢٠، يومية، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمود يعيش.

١٢- **المرصاد**، إصدار حزب العمال الموحد «مبام»، صدر عددها الأول في حيفا سنة ١٩٥١، كل أسبوعين، ثم كل أسبوع، المحرر المسؤول إبراهيم شباط. فهرس المطبوعات العربية-مصدر سابق، كذلك هامش «٤».

١٣- **الفكر السياسي**، مصدر سابق، ص ١٨٢ .

١٤- تحتاج هذه الصحافة السرية/النضالية لدراسات قائمة بذاتها، وهي غير متوافرة بعد، بسبب استمرار وجود الاحتلال نفسه، وبالتالي، فان الوقت لم يحن بعد، لإنشاء هذه الدراسات.

١٥- لم يعرف مختطفوه أو مغتالوه حتى الآن، رغم سلسلة المحاكمات التي تمت لبعض الأشخاص، ثم طوت السلطات الإسرائيلية ملف هذه القضية.

١٦- لم يتوافر بعد، فهرس متكامل للدوريات المحلية، منذ العام ١٩٦٧، مع ذلك، يمكن في هذا الشأن، متابعة عدة كتب محلية صدرت بشأن الصحافة، منها كتابي **الانتفاضة والصحافة المحلية** مصدر سابق، وكتاب **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال** عدنان أدريس، عن رابطة الصحافيين العرب، القدس سنة ١٩٨٧، وكتاب **صحافة الوطن المحتل** رضوان أبوعياش،

عن الرابطة أيضا، وعشرات النشرات الصادرة عن هذه الرابطة، إضافة إلى الملاحظات المهمة التي أوردتها بخصوص، الدكتور عادل الاسطة، في كتابه **القصة القصيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٨١**، وكتب المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة (بانوراما) حول الصحافة.

١٧- **الطليعة**، محررها المسؤول الياس نصر الله، ورئيس تحريرها بشير البرغوثي.

١٨- **الميثاق**، صاحبها ومحررها المسؤول محمود الخطيب، والعهد، صاحبها ومحررها المسؤول غسان الخطيب.

١٩- تصدر حاليا، على شكل صحيفة أسبوعية، محررها المسؤول حنا سنيورة.

٢٠- **النهار**، محررها المسؤول عثمان الخلاق، ورئيس تحريرها عصام العناني.

٢١- الشهيد حسن عبدالحليم الفضية، أحد مراسلي الفجر، انظر ص ٤٠، **الانتفاضة والصحافة المحلية** مصدر سابق.

٢٢- صحيفة **المنار**، الصفحة الثانية، لقاء مع المحامي جميل الطريفي، العدد ١٩٩٣/٦/٧ .

٢٣- في أحد البيانات الصادرة عن الفعاليات الوطنية والهيئات والشخصيات في مدينة الخليل على سبيل المثال، في العام ١٩٩٢، تمت المطالبة باصدار صحيفة في هذه المدنية، طالما أن «الصحافة المقدسية» لا تعكس مطالبها وحاجاتها ومعاناتها.

٢٤- جاء ذلك في حديث مباشر معه عند إعداد هذا البحث.

٢٥- علمت أنها قد تعود إلى الصدور في ١٦ حزيران الجاري (١٩٩٣)، إلاّ أن ذلك غير واضح بعد، في معالجة رؤيتها للأزمة المالية.

٢٦- نشرت **الفجر** في عددها ١٩٩٣/٦/١٢ على صدر صفحتها الأولى، أن القيادة الفلسطينية قررت وقف تمويل ٦٣ مؤسسة محلية في الأرض المحتلة، بسبب أزمة المنظمة المالية الخانقة!

٢٧- على صعيد **الفجر** مثلاً، تم اقتطاع ما نسبته سبعة بالمائة من رواتب العاملين التي يتجاوز الواحد منها ألف شيكل شهريا. واستمر هذا الاقتطاع على مدار سنة. ثم عادت الرواتب لوضعها العادي، على أن يعاد مجموع مبلغ هذه النسبة للعامل او الصحفي، مع مستحقاته في نهاية الخدمة. وكان قرار هذا الاقتطاع بسبب قرار المنظمة تخفيض ما نسبته ثلاثين بالمائة من ميزانية الجريدة.

٢٨- انظر: **الانتفاضة والصحافة المحلية**، مصدر سابق.

٢٩- عالج عصام عاروري هذه المسألة، في تقريره بصحيفة **الطليعة** ١٠ حزيران سنة ١٩٩٣، الصفحة الثالثة، تحت عنوان «سماسرة صحافة، ووكلاء بالقطاعي، ومضاربات متعددة الأشكال». والأخطر من ذلك، ما نشرته صحيفة **الأسبوع الجديد** في عددها ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٩٢، تحت عنوان «الصحفيون الفلسطينيون في عدسات الإسرائيلية»، مثلا عما جاء في ملحق صحيفة **معاريف** الإسرائيلية في ١٨ من الشهر ذاته، حيث تحدث هذا الملحق

عن «صحافة السترنغر» أو الصحافة الأجنبية، وعلاقاتها الفلسطينية، في القدس الشرقية.

٣٠- انظر في بعض فصول كتاب **انتفاضة الصحافة**، محمد زحايكة، بدون ذكر لدار نشر، او تاريخ، إلاّ أنه صدر في القدس، في مطلع العام ١٩٩٢ .

٣١- تناولت هذا الإعلان بمقالة مكثفة نشرتها في **الأسبوع الجديد**، ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٩٢، وفي **الفجر**، ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٩٢ .

٣٢- من الأمثلة البنيوية-الإدارية، على المستوى التأسيسي المستمر، أن شكلا من أشكال «العائلية» التقليدية، يحكم هيكلية معظم الصحف. **فالقدس** صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمود أبوالزلف، في حين أن نجله الدكتور مراوان أبوالزلف، هو رئيس تحريرها. وفي **الشعب** محمود يعيش هو المحرر المسؤول وصاحب الامتياز هو نجله علي يعيش المدير العام، وفي **البيادر** جاك خزمو وعقيلته السيدة ندى خزمو، وكذلك في معظم الصحف والمجلات. وقد وجدت أن هذه «العائلية» لا تقف عند أصحاب الصحف فقط، بل هي موجودة لدى العاملين فيها ايضا.

٣٣- باستثناء صحيفة **القدس**، التي تملك الانشار الأوسع ؛ ولكنها هي أيضا تفتقر بشدة للتقارير والتحقيقات الميدانية.

٣٤- صدرت صحيفة **نابلس** الأسبوعية في نابلس، في مطلع العام ١٩٩٢، محررها المسؤول وصاحب امتيازها زهير ربعي. وعادت **الشروق** في غزة إلى الصدور، لمحررها المسؤول محمد خاص، إعتبارا من آذار سنة ١٩٩٣، وصدر العدد الأول من مجلة **عشتار** الثقافية في غزة، ايضاف لمحررها عثمان حسن في أيار سنة ١٩٩٣ . وحصل معين شديد، على رخصة إصدار صحيفة باسم **كل أسبوع** في طولكرم، في ١٠ حزيران سنة ١٩٩٣ .

٣٥- انشرت في القدس، مكاتب متخصصة في هذه الترجمة، وتقوم الصحف نفسها، باستيعاب مترجمين متخصصين في هذا الشأن.

٣٦- اضطرت إدارة **الفجر** في تشرين الأول سنة ١٩٩١ إلى دفع مائة شيكل لرسام الكاريكاتير الإسرائيلي مئير رونن، لأنه هددها بالذهاب إلى المحكمة، إن لم تسدد له ثمن الكاريكاتير الذي نقلته عن صحيفة **الجيروزاليم بوست** الإسرائيلية، ونشرته لديها في ٢٦ أيلول سنة ١٩٩١ دون معرفته!

أي ان النقل /النسخ هو أيضا للكاريكاتير، وللصورة، وللخبر، وللمقال، وللتحليل، ولكل شيء تقريبا في الصحافة العبرية، وفي الوقت الذي تمتنع بعض الصحف المحلية هذه عن نشر الكاريكاتير المحلي، والمقال المحلي، والتقرير المحلي، إن كان من وراء هذا النشر، حتمية دفع مبلغ زهيد من المال، وقد يكون الامتناع، حتى دون الاضطرار لدفع أي مبلغ!

٣٧- في المقابلة النادرة التي أجراها داود كتاب مع رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين، ونشرها في **القدس**، في ١٠/٦/١٩٩٣، قال رابين إن مشكلة إنشاء راديو وتلفزيون فلسطينيين ستحل

بصورة سهلة. وقد قام فريق ألماني في العام ١٩٩٢ بتدريب مجموعة من الصحافيين المحليين، من خلال رابطة الصحافيين، على العمل التلفزيوني، في مقر صحيفة الفجر، في القدس.

٣٨- ليست مجرد «مصادفة» فصائلية أو نقابية، ما تعيشه الآن رابطة الصحافيين العرب، من اضطراب وتشرذم، حتى أنها لم تتمكن من تحقيق الانتخابات لهيئتها الإدارية، ولم تستطع أن تحسم مسألة العضوية فيها، للجسم الصحفي المتضخم داخلها.

حول واقع الصحافة المحلية

بسام الصالحي

تكتسب هذه الندوة -بعنوانها الذي لا يخلو من استفزاز واضح لجمهور الصحافيين- أهمية خاصة، ليس فقط لأهمية القضية التي تعالجها، وانما كذلك للمفارقة التي ينطوي عليها هدفها في تفعيل دور الصحافة وسلطتها الرابعة، وهي التي يسعى الجميع في مناطق مختلفة من العالم لاتقائها أوالحد من دورها.

وإذا ما بدأنا بالسؤال عما إذا كانت توجد صحافة في الأرض المحتلة، فاننا سنتناول إجابة تستند إلى التحديد العلمي المعروف لخصائص وجود الصحيفة الحقيقية، وهي الخصائص التي حددها العالم الألماني «أوتوغروت» عام ١٩٢٨[١]، وباتت مقبولة على صعيد البحث العلمي للصحافة، وتتلخص في «أن تحافظ الصحيفة على نشر دوري منتظم، وان تكون مرتبطة بموعد صدور محدد، وأن تصدر عن مؤسسة على جانب من الأستمرارية، وأن تكون متوافرة للجميع، بحيث يستطيع الحصول عليها كل من يرغب دون أن تكون محصورة بنخبة معينة من الناس، وأن تكون محتوياتها متنوعة بحيث لا تهتم بمزاج فئة صغيرة مختارة، وأن يتم انتاجها ميكانيكيا».

ووفقا لهذا التحديد العلمي والفني كذلك لخصائص الصحيفة الحقيقة، فانه توجد لدينا صحافة في الأرض المحتلة، تمثل أبرزها الصحف اليومية التي حافظت على الاستمرارية وهي: القدس والفجر والنهار، والاسبوعية كذلك وأبرزها الطليعة التي صدرت منذ عام ١٩٧٨، وأما تلك الصحف التي تم إغلاقها بسبب الإجراءات

العسكرية فانها تمثل جزءا من واقع الصحافة المحلية لها ما للصحف التي استمرت بعدها وعليها ما على هذه الصحف أيضا.

ومن الواضح أن حديثنا هذا، يستثني جزءا كبيرا من المطبوعات السرية أو الصحف غير الدورية أو المجلات التي تتميز بمقومات وخصائص تختلف بهذا القدر أو ذاك عن الصحف ذات النشر اليومي أو الأسبوعي بشكل خاص.

غير أن إقرارنا من ناحية المبدأ بوجود الصحافة المحلية وفقا للمقاييس المذكورة، لا يكفي لمعالجة واقع الصحافة المحلية والتي تعاني من أزمة بنيوية حادة، في العديد من المقومات الرئيسية لمضمون عمل الصحافة ووظائفها وأدوارها، وهي التي برزّت كما هو واضح طرح السؤال التشكيكي للندوة عما إذا كانت توجد صحافة محلية أم لا؟

وأما لماذا نسميها أزمة بنيوية، فذلك لكونها تتعلق بالجوانب الأساسية لمضمون عمل ووظائف الصحافة. وهي مرتبطة بها عضويا بشكل واضح بحيث أن استمراريتها تهدد مستقبل تطور الصحافة المحلية، أو تفرض عليها اتجاها محدودا يضعف من قدرتها على التأثير الحقيقي في الرأي العام ومساعدته على تكوين رأي أو موقف إزاء قضاياه الخاصة او العامة، وفي هذه الحالة فانها تكون قد فشلت في تأدية المهمة التي وجدت من أجلها أصلا. وسوف نحاول، في معرض التدليل على هذه الأزمة، تناول المقومات التالية لواقع صحافتنا المحلية:

١- المضمون العام للصحافة المحلية ومكانتها بالنسبة للرأي العام الفلسطيني.

٢- مستوى أداء الصحافة لدورها ووظائفها المتعارف عليها.

٣- طبيعة الصحافة المحلية وخصائصها المرتبطة بعلاقاتها السياسية والمالية.

أولا: المضمون العام للصحافة المحلية ومكانتها بالنسبة للرأي العام الفلسطيني:

إن مبرر وجود الصحافة الفلسطينية هو مبرر موضوعي كان كذلك بالنسبة لماضي الصحافة الفلسطينية، وهو كذلك بالنسبة لواقع ظهورها وتطورها بعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث إن الإعلام عموما والصحافة بشكل خاص «يتجاوب بالضرورة مع واقع المجتمع، ويعكس بنيته السياسية والثقافية والاقتصادية». وإذا ما كان المضمون العام لدور وسائل الإعلام والصحافة منها بشكل خاص يتلخص في قيامها «بنقل معلومات عامة تمارس خلالها احتمالا أو واقعيا تأثيرا يوميا واسعا ومكثفا على وجهات نظر ومواقف السكان بخصوص القضايا الوطنية والإقليمية والدولية، بحث تؤثر ثقافيا وسياسيا في الرأي العام وفي فعاليات الجمهور»[٢] فان مضمون هذا الدور بالنسبة لصحافتنا المحلية يواجه تطلّبا أعلى لسببين على الاقل. أولهما أن على الصحافة وحدها تقريبا أن تنهض بعبء منافسة مصادر متنوعة من

وسائل الاعلام، لا تنحصر في الصحافة الإسرائيلية وحدها بل ايضا في الراديو والتلفاز الإسرائيلي من جهة، وبمحطات البث الأخرى التي يلتقطها المواطن الفلسطيني. مثل راديو مونت كارلو أو لندن أو الراديو والتلفاز الأردني من جهة أخرى.... وثانيهما فان هذه الصحافة لا تواجه منافسة –سوق– مع وسائل الإعلام الإسرائيلية بل تواجه منافسة موجهة وهادفة ذات طابع دعائي وسياسي واضح، يشكل مكوّنا من مكونات الحرب النفسية المرتبطة بالجوانب الأخرى لممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي المتنوعة.

غير أن مضمون هذا الدور، والتطلب المرافق له، يواجة مشكلة حادة في صحافتنا المحلية، بحيث تظهر هناك فجوة كبيرة بين هذا التطلب، وبين واقع الصحافة المحلية، يساعدنا على تلمسها إلقاء الضوء على مضمون المادة الإعلامية الثابتة التي تقدمها الصحف المحلية، وتحليل الموضوعات والقضايا المنشورة فيها، من خلال تناول عينة تمثيلية لمجموعة أعداد متتالية من كل صحيفة،(هي ١٢ عددا للصحف اليومية– القدس، والفجر، والنهار– وكل اعداد شهر حزيران من صحيفة الطليعة والتي تظهر لنا التقسيم التالي لموضوعات صحافتنا المحلية:[٣]

ماذا نقرأ في الصحف المحلية:

١– يتوزع حجم الصحف اليومية الصادرة في الأرض المحتلة، حسب عدد الصفحات إلى ثلاثة أحجام، حيث تصدر

الفجر يوميا –باستثناء الأحد– بـ ١٢ صفحة، والنهار بـ ١٦ صفحة، اما القدس فتصدر بـ ١٦ صفحة، وأحيانا بـ ٢٠ صفحة، وأما الطليعة فتصدر بـ ١٢ صفحة أسبوعيا.

٢– تحتل الإعلانات التجارية، والاجتماعيات والوفيات، ما معدله حوال ٣٠–٣٥٪ من حجم صحيفة القدس، وحوالي ١٦,٥٪ من حجم الفجر، وحوالي ٢٣,٥٪ من حجم صحيفة النهار، أما بالنسبة للطليعة فهي معدومة تقريبا.

٣– موضوعات التسلية والاخبار الفنية والرياضية، تغطي في القدس ما معدله ١١٪ من حجم الصحيفة، وفي الفجر حوالي ١٦٪، وفي النهار ١٧٪، وبالنسبة للطليعة ما بين ٦–٨,٣٪ من حجم الصحيفة.

٤– وبناء على ذلك فان حجم المادة المتبقية من الصحف، وهي مادة إخبارية سياسية وثقافية، وعلمية، وتحليلات متنوعة، تساوي ما معدله ٥٣–٥٨٪ تقريبا من حجم صحيفة القدس، وحوالي ٦٧,٥٪ من حجم صحيفة الفجر، وحوالي ٥٩,٥٪ بالنسبة للنهار، وأكثر من ٩٠٪ بالنسبة للطليعة، وهي اجمالا تشتمل على الموضوعات التالية:

١– الاخبار الرئيسية المنشورة على الصفحة الأولى وأحيانا الأخيرة، وبعض الصفحات الداخلية فتغطي ما معدله ١١٪ من حجم صحيفة القدس، و٢١,٥٪ من حجم

صحيفة الفجر، وحوالي ١١٪ من حجم صحيفة النهار الإجمالي وحوالي ١٦٪ من حجم صحيفة الطليعة الإجمالي.

٢- تمثل الأخبار المحلية، الموضوعة تحت هذا العنوان في بعض الأحيان، أو المحددة في صفحات معينة في الجريدة، وبدون عنوان رئيسي في اغلب الاحيان، نسبة حوالي ٩,٣٪ من حجم صحيفة القدس الإجمالي، و ٩٪ من حجم صحيفة الفجر، و١٠٪ من حجم النهار، وحوالي ١٢,٥٪ من حجم صحيفة الطليعة.

٣- تمثل التقارير والتحقيقات المحلية، نسبة متواضعة جدا من حجم ما تغطيه الصحف اليومية، حيث تبلغ نسبتها في صحيفة القدس حوالي ٣,٨٪، وفي الفجر ٢,٦٪، وفي النهار ٣,٨٪، أما في الطليعة الأسبوعية فتبلغ النسبة حوالي ٢٢,٥٪، وهي أي التقارير والتحقيقات -من أكثر عوامل تميّز الطليعة-.

وإجمالا، فان حجم تغطية القضايا المحلية في الصحف، ما بين أخبار وتقارير وتحقيقات، يبلغ ١٣,١٪ في القدس، و١١,٦٪ بالفجر، ١٣,٦٪ في النهار، و٤٤,٥٪ في الطليعة.

٤- أما الشؤون الإسرائيلية، والمقالات والآراء التي تنشرها الصحف المحلية فهي تغطي في صحيفة القدس ما معدله

يوميا ٤,٧٪ من حجم الصحيفة، وفي الفجر ما معدله ١٤٪ من حجم الصحفية، وفي النهار ما معدله ٥,٧٥٪، وفي الطليعة ما معدله ٨,٣٪.

ويلاحظ من خلال المقارنة مع القضايا المحلية، أن صحيفة الفجر تغطي الشؤون الإسرائيلية أكثر من حجم تغطيتها للقضايا المحلية، وأن نسبة المقالات والشؤون الاسرائيلية في صحف القدس والنهار، تفوق نسبة التقارير والتحقيقات المحلية لهذه الصحف.

٥- المقالات والتحليلات والآراء السياسية، التي تنشرها الصحف بأقلام كتاب محليين أو فلسطينيي الشتات، فتغطي ما مساحته تقريبا ٤٪ من حجم صحيفة القدس، و٠,١٪ من حجم الفجر، و ٠,٥٪ من حجم النهار، وحوالي ٨,٥٪ من حجم الطليعة.

وقد بلغ عدد المقالات التي نشرتها صحف القدس والفجر والنهار، خلال ١٢ عددا متواليا، لكل منها، حوالي ٣٦ مقالا نشرت القدس منها ٣١ مقالا، والفجر مقالا واحدا، والنهار ٤ مقالات، اما صحيفة الطليعة فقد بلغ عدد المقالات المحلية التي نشرت فيها خلال ٤ أعداد متوالية، بـ ١٥ مقالا.

٦- الأخبار والموضوعات العربية والدولية، فتغطي من الصحف المحلية ما نسبته حوالي ٧٪ بالنسبة للقدس و ٤,٨٥٪ للفجر، و ٦,٥٪ للنهار، وحوالي ٨,٣٪ بالنسبة للطليعة.

٧- المقالات والآراء وبعض التقارير السياسية العامة والمتنوعة والمنقولة عن الصحف والمجلات الخارجية، والتي لا يحدد مصدرها في أحيان كثيرة، فتشكل نسبة حوالي ٥,٥٪ من القدس، و ٤,٧٪ من الفجر، و ٨٪ من النهار، و ٥,٥٪ من الطليعة.

٨- أما التعليقات العامة والآراء أو المقالات الثقافية في الشؤون المختلفة، كالعلوم والصحة، والتربية والتعليم والثقافة، والمكتوبة بأقلام كتاب محليين، فتغطي تقريبا ما نسبته ٣,٨٪ من حجم القدس أبرزها تعليقات يكتبها ماهر العلمي، و ١,٨٥٪ من حجم الفجر، أبرزها تعليقات يكتبها بشكل ثابت رئيس التحرير علي الخليلي، وفي النهار حوالي ٢٪ ابرزها تعليقات يكتبها بشكل ثابت عفيف سالم، وفي الطليعة يكتبها بشكل ثابت أبو وديدة وفالح العطاونه وعصام العاروري وسميح محسن.

٩- أما الموضوعات الثقافية الأخرى والمتنوعة في الصحة، والشؤون الدينية والثقافية والتربوية، وركن الأطفال،

والمرأة، وغيرها، فتغطي ما معدله ٩٪ من حجم صحيفة القدس، و ٨,٣٪ من حجم الفجر، و ١١,٥٪ من حجم النهار، و ٤,٨٪ من حجم الطليعة.

١٠- هناك موضوعات أخرى تغطيها الصحف مثل تحديد أسماء ومواعيد محاكمة بعض المعتقلين، أو غيرها من الشؤون، فيما يتبقى من الصفحات.

ويشير هذا التوزيع للموضوعات التي نقرأها في صحافتنا المحلية، إلى ضعف واضح في حجم التغطية الجريئة والمبادرة للأخبار والقضايا المحلية، من خلال التحقيقات والتقارير، وكذلك إلى ضعف نسبة المقالات، والتحقيقات السياسية والتعليقات الثابتة في الصحف، وخاصة تلك المكتوبة بأقلام المحررين والعاملين في الصحف قياسا بالموضوعات والمواد المنقولة عن الصحف والمجلات الأخرى، أو بأقلام كتاب من خارج محرري الصحيفة، كما يظهر الارتفاع الواضح في حجم المقالات والصفحات المخصصة للشؤون الإسرائيلية، وإجمالا فان المساهمة الحقيقية للعاملين في الصحف اليومية من خلال ما يقومون بانتاجه مباشرة بأقلامهم، وهو الموزّع ما بين الأخبار المحلية، والتحقيقات، أو المقالات والتعليقات أو الأخبار الرئيسية المعتمدة على مراسلي الصحيفة أو مصادرها الخاصة، فانها لا تتجاوز نسبة ١٥-٢٠٪ في الصحف باستثناء الطليعة حيث تبلغ النسبة هناك حوالي ٦٤٪، يساعد على ذلك الصدورالأسبوعي للصحيفة بطبيعة الحال.

إن هذا الواقع للصحافة المحلية، يشير إلى ضعف واضح في التناسب المطلوب والضروري بين الحاجة لتطوير مساهمات الصحيفة والعاملين فيها فيما تنشره من قضايا وموضوعات، وبين كثرة اعتمادها على المصادر الخارجية لتغطية موضوعاتها وقضاياها المختلفة.

ويظهر هذا الواقع بالنسبة للصحافة المحلية، مجموعة من النواقص والفجوات الأخرى، يتمثل أبرزها في ضعف المرجعية بالنسبة لمضمون عمل ومكانة الصحافة المحلية.

مرجعية ومصداقية الصحافة المحلية:

تعاني الصحافة المحلية، من ضعف واضح بالنسبة لدرجة المرجعية التي تمثلها للقارىء، حيث يظهر ذلك في مستويين من المرجعية، الأول هو المرجعية المعرفية –الكمية– في حجم وكمية ما يقدم من معلومات وقضايا ومواد، والثاني يتمثل في درجة ثقة الرأي العام بما يقدم له من معلومات وقضايا عبر الصحافة المحلية.

وكما كنا قد بينا في العرض السابق فان كمية المعلومات التي تقدمها غالبية الصحف المحلية سواء فيما يتعلق بالشؤون المحلية أو الفلسطينية بشكل عام تعتبر أقل مما تستطيع هذه الصحف تقديمه فيما لو اعتمدت سياسة مختلفة لتحرير ومتابعة القضايا الفلسطينية، وكذلك الأمر بالنسبة للتعامل مع الأخبار والقضايا العربية والدولية حيث يُكتفى في أغلب الأحيان باعادة تحرير بسيطة للمادة المستقبلة من وكالات الأنباء أو

المجلات والصحف الخارجية دون أن تتم الاستعانة كما يجب بمصادر أخرى تساعد المحرر على تقديم معلومات أو رؤيا جديدة تختلف عما يتم تناوله في الصحف الأخرى وتساعده عليها بعض الموسوعات العلمية المتخصصة، أو الاشتراك في بعض مراكز المعلومات أو وكالات الأنباء، بالإضافة إلى عدم قدرة غالبية الصحف طبعا على إيفاد أو التعامل مع مراسلين دائمين لها في أهم عواصم العالم.

ولذلك فان ما يغلب على طبيعة المعلومات المقدمة في غالبية الصحف المحلية هو ضعف التغطية المطلوبة والممكنة للشؤون الفلسطينية، والتكرار بالنسبة للموضوعات والقضايا الخارجية. وسوف نحاول تناول بعض المؤشرات، لقراءة مستوى ما تقدمه غالبية الصحف المحلية بالنسبة لمجموعة من القضايا التي تهم القارىء وذلك للاستدلال على مدى اعتماده على كمية المعلومات المقدمة من الصحيفة، مقارنة مع وسائل الإعلام الأخرى الخارجية وبضمنها الراديو والتلفاز والصحافة الإسرائيلية التي يلتقطها.

وتتلخص هذه المؤشرات أولا: فيما إذا كانت الصحافة المحلية تمثل المرجعية المعلوماتية الأبرز بالنسبة للمواطن الفلسطيني فيما يتعلق بتعريفه على أهم الاخبار والقضايا المحلية، سواء منها ما يتعلق بظواهر الحياة العامة ومشاكلها أو ما يخص مؤسسات الأرض المحتلة وقضايا جمهورها الملّحة، او مصاعب وهموم الجماهير عموما في الأرض المحتلة.

وثانيا فيما إذا كانت الصحافة المحلية تشكل مصدرا إخباريا سريعا وبارزا بالنسبة لقضايا وشؤون المؤسسة الفلسطينية وفصائلها الوطنية وأبرز التطورات بالنسبة لها، حتى في الهامش الذي تبيحه الرقابة العسكرية، ومن ذلك الإعلام السريع عن قضايا الوفد الفلسطيني المفاوض مثلا، أو بعض أجتماعات القيادة الفلسطينية ومؤسسات م.ت.ف، أو غيرها من المسائل التي تخص كذلك نشاط الحركة الوطنية داخل الارض المحتلة ومواقفها بالنسبة لقضايا يمكن نشرها في الصحافة المحلية.

أما المؤشر الثالث فهو عما إذا كانت الصحافة المحلية تمثل النافذة الأفضل لقراءة الموقف الاسرائيلي الرسمي والشعبي من خلال ما تقدمه من قضايا ومقالات، خاصة وأن التعرف على هذا الموقف يكتسب أهمية معينة بالنسبة للشارع الفلسطيني بشكل عام ونشطائه السياسيين بشكل خاص.

وأما بالنسبة للمؤشرين الأولين، فان الصحف اليومية الثلاث، الصادرة في الأرض المحتلة، وهي القدس، والفجر والنهار، تخصص فقط ما معدله على التوالي ١٠,٨٪ و ١١,٦٪ من حجم الصحيفة للقضايا والتقارير المحلية. وقد كان مجموع التقارير المحلية التي نشرت في الصحف الثلاث مجتمعة خلال ١٢ عددا متتاليا من شهر حزيران ١٩٩٣ هي ٢٨ تقريرا. نشرت القدس منها سبعة تقارير من ضمنها تقريرين نقلا عن وكالات أجنبية، كما نشرت الفجر سبعة تقارير أيضا،

بينما نشرت النهار أربعة عشر تقريرا من ضمنها تقريران نقلا عن وكالات أجنبية. غير أن مجموع هذه التقارير -متفاوته المستوى من حيث شروط التقرير الصحفي- لم تشغل أكثر من ٨,٢٥ صفحة، من مجموع صفحات هذه الصحف لذات الاعداد والبالغة ٥٤٤ صفحة.

أما التحقيقات المحلية فلم تزد عن تحقيقين لنفس الفترة، قامت النهار بنشرها دون غيرها.

وبرغم أن الصورة في صحيفة الطليعة، مختلفة بالنسبة لهذه القضية، حيث تغطي القضايا المحلية ما معدله ٤٤,٥٪ من حجم الصحيفة، وحيث قامت على مدار أعداد شهر حزيران ١٩٩٣ بنشر حوالي ١٦ تقريرا محليا، و ١٢ تحقيقا أيضا، إلا أن هناك عوائق تمنع اتساع انتشار الصحيفة فضلا عن نشرها الاسبوعي ضعيف التأثير.

ويظهر الخلل واضحا بالنسبة للقضايا المحلية، عندما تقارن مع المساحة المخصصة للموضوعات والشؤون الإسرائيلية في الصحافة المحلية، حيث بلغ عدد المقالات التي نشرتها الصحف اليومية، بأقلام كتاب إسرائيلين، خلال نفس الفترة المشار إليها سابقا، من أعداد الصحف، أكثر من ١٢٩ مقالا، نشرت القدس منها ٢٤ مقالا، والفجر ٦٢ مقالا والنهار ٤٣ مقالا، بينما أن كل المقالات الفلسطينية المنشورة في ذات الاعداد لم تتجاوز ٣٦ مقالا، هذا علما بأن المساحة التي تغطيها الشؤون الإسرائيلية في الصحف المحلية تبلغ على التوالي تقريبا ٤,٧٥٪ القدس، ١٤٪ الفجر، ٥,٧٥٪ النهار، وعلما بأن انتقاء

المقالات الإسرائيلية والمواضيع الأخرى المتعلقة بالشؤون الإسرائيلية، لا يخضع لمستوى ثابت من التخطيط الذي يسعى لتزويد القارىء بصورة شاملة لواقع المجتمع الاسرائيلي، والرأي العام فيه، بل يميل أحيانا إلى تناول الموضوعات الأكثر لطفا بالنسبة للساحة الفلسطينية.

وإجمالا فان هذه المؤشرات، وأخرى غيرها، إذا ما نظر إليها بالمقارنة مع ما يستقبله المواطن الفلسطيني داخل الأرض المحتلة من المصادر الإعلامية الأخرى الموزعة ما بين الإسرائيلية «الراديو، والتفاز، والصحافة»، والعربية (الراديو، التلفاز الأردني والصحافة الأردنية–عبر التلفاز والراديو–) وراديو مونت كارلو، ولندن إضافة إلى وكالات الانباء الأجنبية الأخرى وتقارير مراسليها فان هذه المؤشرات تدل على ضعف كبير بالنسبة لموقع صحافتنا المحلية بالنسبة لوسائل الإعلام الأخرى هذه، وبشكل خاص بالنسبة لحجم المعلومات التي تقوم بنشرها الصحافة والإعلام الإسرائيلي بغض النظر عن درجة موثوقية ما ينشره هذا الإعلام. وفي الواقع فانه كثيرا ما كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه سباقة في الإشارة إلى بعض الظواهر أو حتى المعلومات التي تخص الحركة الوطنية ونشرها قبل أن تتمكن صحافتنا المحلية من الاطلاع عليها بما في ذلك أخبار عن بعض اللقاءات الفلسطينية–الأمريكية أو فيما أثير في بعض جلسات المفاوضات أو ما قدم من أوراق تم نشرها لاحقا في الصحافة الإسرائيلية؛ وللحقيقة فان جزءا من هذه المشكلة لا يعود سببه فقط للصحافة المحلية بل إنه

يتعلق أيضا بشكل تعامل الشخصيات السياسية والعامة مع صحافتنا المحلية مقارنة بالصحافة الخارجية أو الإسرائيلية، حيث يتم التقليل من توزيع أخبار النشاطات أو إجراء اللقاءات مع الصحف، فضلا عن التعامل مع الصحافة المحلية بقصد استخدامها دعائيا وتوجيهيا. ولذلك فان صحافتنا المحلية إما أن تستجيب لانحيازها السياسي فتتعامل مع الأخبار والقضايا بانتقائيه وانحياز واضحين، أو أنها تتجنب ذلك فتمتنع عن النشر تحسبا لمضاعفات سلبية في العلاقة مع هذا الطرف السياسي أو ذاك.

ولم يندر في الواقع أن تم اغفال العديد من النشاطات أو القضايا المحلية بسبب الموقف السياسي منها. كما تتجنب الصحافة المحلية عرض وجهات نظر الأطراف المختلفة مثلا من مشكلة أو قضية معينة، مما يدفع القارىء للبحث عن بقية الخبر أو المعلومات عنه من مصادر أخرى يسارع الإعلام الاسرائيلي عادة لتوفيرها قبل ان يعود الاعلام الشعبي والسياسي للحركة الوطنية للرد عليها ونشرها كما هي.

ولا شك أن للرقابة العسكرية الإسرائيلية دورا كبيرا في تحديد ما ينشر وما لا ينشر في الصحافة المحلية، ولكن من المبالغة اعتبار أن كل مشكلة ضعف المرجعية المعلوماتية فيما تقدمه صحافتنا المحلية مردّه الرقابة العسكرية، بل يكمن في جوهرها طبيعة عمل ومضمون نشاط الصحافة والصحفيين المحليين بالنسبة لهذه القضية.

أما الجانب الآخر من مشكلة المرجعية فيتمثل في مدى مصداقية وموثوقية ما يقدم من أخبار وقضايا في الصحافة المحلية، تستطيع إغناء القارىء بجواب صريح وواضح على تساؤلاته الإخبارية، ليستطيع من خلاله الثقة بدقة هذا الجواب ومرجعية مصدره الواضحة.

وتظهر بالنسبة لهذه القضية مشكلة كبيرة ليست الصحافة مصدرها بقدر ما هي ساحتها، عندما تصبح الصحف مسرحا للتضارب والتعبير عن المواقف المختلفة والمتناقضة فيما يتعلق بفعاليات وأنشطة محددة، أو بآراء ومواقف هيئات ومؤسسات معينة، وقد اتضح أنه بقدر ما تتجاوب الصحف مع محاولات زجها في هذه التناقضات أو حماسها للعب الدور الدعائي المكشوف لهذا الطرف أو ذاك، تضعف مصداقيتها أمام الراي العام وتظهر أقل موثوقية فيما تنشره من أخبار، إضافة إلى تصنيفها كأحد مصادر التضارب والبلبلة التي تدفع المواطن للبحث عن الإجابات الصحيحة من مصادر أخرى أكثر ثقة واعتمادا لديه وهي ما يمثلها بشكل خاص ما يعرف بالإعلام الشعبي.

إن ضعف الموثوقية هذا، يشكل عبئا كبيراً على الصحافة المحلية، وبسببه درجت النكتة الشعبية التي تقول «إن أصدق صفحات الصحف هي صفحة الوفيات»... ولكن ضعف الموثوقية هذا لا يولد لدى المواطن الفلسطيني موثوقية مقابلة في الصحافة أو الإعلام الإسرائيلي، بل على العكس من ذلك، ورغم حجم المعلومات الكبير الذي تقدمه الصحافة الإسرائيلية للمواطن الفلسطيني، إلا أنه ينظر

بشك وارتياب كبيرين لمصداقية هذه المعلومات، ولم تكن نادرة المرات التي حاول فيها التلفاز الإسرائيلي، أو الراديو، أو الصحف، دسّ العديد من الأخبار والتصريحات المشوّهة بقصد توتير الأجواء في هذا الموقع أو ذاك، والتي كان يكتشفها المواطن الفلسطيني بحسّه ووعيه في أغلب المرات.

إن الإعلام الشعبي، كان الجواب الأكثر مصداقية للأخبار، سواء ما ينشر منها في الصحافة المحلية، أو غيرها، وهو قائم على التعميم الواسع، الشفوي والمكتوب من خلال البيانات والمنشورات، أو اللقاءات المباشرة مع الشخصيات والرموز العامة، من أجل استجلاء الاخبار والمواقف والاعتماد عليها في تحديد، موقف المواطن الفلسطيني من أغلب القضايا.

صحافتنا و «السلطة الرابعة»

وبسبب هذه الاعتبارات وغيرها، فقد عجزت الصحافة المحلية عن أن تتحول إلى «سلطة رابعة»، صاحبة جلالة كما هو معروف عن الصحافة ودورها، حيث لم تنجح في ممارسة دور رقابي واسع في المجتمع، وكشف النواقص القائمة، وتعريفها بقصد العلاج والحلّ.

إن امتلاك مقومات «السلطة الرابعة» بالنسبة للصحافة، يتطلب أن تمثل الصحافة الوجه الناقد والجريء في الكشف عن النواقص، وتقديم الأخبار والمعلومات والحقائق، التي تساعد الرأي العام على

تكوين موقف منها، وأن تكتسب الصحافة بالتالي دروا إيجابيا وعمليا، وليس محايدا إزاء هذه القضايا، وأن تقوم بالبحث والتقصي والاستكشاف للظواهر المختلفة، والمشاكل، وهو ما يستلزم المبادرة والاستقلالية –نسبيا على الأقل– بالنسبة للصحافة والصحافيين، تحت ضمان حرية الرأي داخل الصحيفة وفي المجتمع، وكذلك في ظل نوع من القوانين والأعراف التي تحمي الصحفي والصحيفة من الكبت والملاحقة والتهديد، أو التعرض مباشرة للمضايقات إما لاعتبارات سياسية أو اجتماعية.

إن واقع صحافتنا المحلية، بالنسبة لطبيعة ارتباطاتها السياسية المختلفة –وهذا ما سنتعرض له لاحقا– فضلا عن غياب القوانين التي تحمي الصحافة والصحفيين، ونقص المبادرة وكشف النواقص كأساس لتوجهات الصحف، جعلت صحافتنا غير قادرة على التحول إلى سلطة رابعة، وأفقدتها بالتالي عنصر المبادرة والتقدم في أداء المضمون الأساسي لدورها، وبالتالي أضعفت من قدرتها على التوجية بحيث باتت موجّهَة أكثر مما هي موجِهة.

ثانيا: مستوى أداء الصحافة لدورها ووظائفها المتعارف عليها:

أما المقياس الآخر لمراجعة واقع الصحافة المحلية، فيستند إلى مراجعة الوظائف المحددة التي تؤديها الصحافة كما هو متعارف عليها،

وهي خمس وظائف أساسية، «تتلخص في نقل الأخبار والمعلومات ذات الاهتمام العام، وتفسير الأحداث والتعليق عليها بطرح الآراء والتصورات حولها، وتقوية المعايير الاجتماعية والثقافية حول حضارة المجتمع وثقافته، هذا بالإضافة إلى وظيفتين آخريين، تتعلقان بتوفير المعلومات المتخصصة عن الخدمات المتوفرة في المجتمع وترويج المواد التجارية من خلال الإعلانات، والتسلية للقارىء..»[٤].

ويمثل التخطيط لتوزيع هذه الوظائف، في الصحيفة، ومستوى التركيز على كل منها، جزءا مهما من عمل وأداء القائمين على الصحيفة، كما أن مستوى التنفيذ الجيد لما هو مخطط، يتطلب مهارات وكفاءات عالية من قبل المحررين والعاملين في الصحيفة.

ومن بين أكثر الجوانب أهمية في تغطية هذه الوظائف، نشير إلى الجانب المتعلق بتغطية الأخبار وصياغتها وتقديمها للقارىء، بالإضافة إلى الموضوعات الأخرى، علما بأن قارىء الصحيفة يتميز عادة بقراءته العابرة، وبالرغبة في البحث عن الجديد والمثير في الخبر أو التعليق أو غيره مما تحتويه الصحيفة.

وكما سبق وأوضحنا فان نسبة الأخبار والتعليقات والموضوعات الجادة في صحافتنا المحلية، والتي تتجاوز ٥٠٪ بالنسبة لكل الصحف، تجعل من هذه المساحة مدخلا لممارسة التأثير الأكبر على الرأي العام، وتتطلب جهدا عاليا لا يستهان به من أجل تغطيتها بأفضل الصور، سواء بالنسبة لتقنية صياغة وتحرير الأخبار، أو تحسين

مصادر الحصول عليها، أو توفير مستوى رفيع من «التبادل الحرّ للآراء وإغنائها فيما تقدمه الصحافة من تعليقات وتحليلات لهذه الأخبار».

وتعاني الصحافة المحلية في إطار ما تقدمه من أخبار وتحليلات من مشكلة «التبعية» العالية فيما تنقله من أخبار وتحليلات، سواء من وكالات الأنباء العالمية، أو الإسرائيلية بشكل خاص، وتشير مراجعة سريعة للأخبار الرئيسية الخاصة بالشؤون الفلسطينية، والمنشورة على الصفحات الأولى في الصحف المحلية، إلى ضعف المصادر الفلسطينية أو الخاصة بمراسلي الصحف ذاتها، بالقياس إلى المصادر الأخرى التي تعتمدها الصحف، فمن بين خمسين خبرا منشورا على الصفحة الأولى، خلال خمسة أعداد من صحيفة القدس (٥)، خاصة بالشؤون الفلسطينية، كان هناك ثمانية عشر خبرا فلسطيني المصدر، ومن بين سبعة وأربعين خبرا مشابها في جريدة الفجر، كان هناك عشرة أخبار فقط فلسطينية المصدر، وفي صحيفة النهار فمن بين ٤٦ خبرا، كان هناك ٢٣ خبرا فلسطيني المصدر، وفي صحيفة الطليعة من بين تسعة وثلاثين خبرا، كان هناك ثمانية عشر خبرا فلسطيني المصدر.

وهذا يعني أن هناك حوالي ٦٠٪ من أخبار صحيفة القدس، هي ذات مصادر عالمية أو إسرائيلية، بينما هي حوالي ٧٨٪ بالنسبة للفجر وحوالي ٥٠٪ لكل من النهار والطليعة.

ولمراجعة هذا الضعف يمكن المقارنة مع أخبار الصفحة الأولى في صحيفة الجروزالم بوست الإسرائيلية، حيث إن كل الأخبار المتعلقة

بالشؤون الإسرائيلية، والفلسطينية غالبا، وبعض الأخبار الدولية أيضا، هي إما أنها ذات مصادر إسرائيلية واضحة، أو خاصة بمراسلي الصحيفة ذاتها.

ومن الواضح أن مشكلة الاعتماد على مصادر الإعلام الفلسطينية، وتعزيزها فيما يتعلق بالشؤون الفلسطينية على الأقل، هي مشكلة متعددة الأطراف، تتجاوز الصحافة والصحفيين، وتمس التخطيط الإعلامي، وأسلوب تعامل وسلوك الحركة الوطنية ومؤسساتها وشخصياتها مع الصحافة المحلية، بالإضافة طبعا إلى تعقيدات الرقابة الإسرائيلية والقيود العديدة التي تفرضها على صحافتنا المحلية.

ولا شك أنه يجب تعزيز كادر المراسلين الصحفيين، وتحسين مستوى علاقاتهم الإعلامية بمراكز المعلومات والقرارات على الصعيد الفلسطيني في الداخل والخارج، وكذلك إعطاء مزيد من الثقة للصحفيين المحليين الذين يعتبرون في بعض الأحيان مصدرا لهذه الأخبار. فعديدة هي المرات التي تشككت فيها الصحف المحلية، ورفضت سبقا صحفيا لهذا المراسل أو ذاك، بينما تلقفته صحف أخرى، إسرائيلية أو عربية في الخارج، كي تعود وتنقله صحافتنا المحلية عنها، ولكن بعد أن يكون المراسل –المصدر– قد فقد فرصة نشره باسمه وفي الصحافة المحلية.

وإضافة إلى الخلل الواضح بالنسبة لمصادر الأخبار، والذي سنعود له فيما بعد، فان هناك نواقص فاحشة بالنسبة لأسلوب تقديم الأخبار

في صحافتنا المحلية حيث يبرز خلل كبير في التمييز بين الأخبار ذاتها والتعليقات عليها، فتختلط ببعضها في الكثير من الأحيان، وفقا للميول السياسية والثقافية لمحرر الأخبار، الذي يقحم رأيه الشخصي فيما يقدمه للقارىء من أخبار، فضلا عن قيامه بذلك بوسائل متنوعة تبدأ من تحديده لموضوع الخبر الرئيسي وأولوية ترتيب الأخبار الأخرى، والعناوين والصور والفقرات وغيرها، وتنتهي بمحاولات صناعة بعض الأخبار أحيانا لخدمة وجهة نظر معينة في الصحيفة.

وكثيرا ما كان العنوان الرئيسي في بعض الصحف بعيدا عن القضية الإعلامية الرئيسية في حينه، أو تم إظهار بعض التصريحات بصورة أكبر من الأهمية التي تستحقها أو المتداولة في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى المبالغات في عرض الصور أو الإفاضة في الكتابة عن نشاط بعض المؤسسات والأطر وتجاهل غيرها، أو في الإشارة لبعض كلمات مشاركين في نشاط ما وتجاهل الآخرين، أو طرح رأي البعض وإغفال الرأي الآخر، هذا فضلا عن التدخل في بعض التصريحات أو الأخبار المترجمة من أجل تحقيق غاية سياسية معينة.

ويعود أساس هذا الخلل بالنسبة لوظائف الصحيفة، إلى ضعف الموضوعية وظهور مستوى واضح من «الانحياز السياسي» لدى المراسل والمحرر والصحيفة، الأمر الذي يجعلها تتعامل على هذه الشاكله من التغطية الإعلامية. ولا يقصد «بالموضوعية» هنا إغفال أي رأي أو موقف للمراسل أو المحرر أو الصحيفة، فان هذا الإغفال المطلق غير

موجود، ولكن الموضوعية المطلوبة هي التي تراعي صياغة الخبر مشتملا على عناصر الخبر الموضوعية المعروفة و «الابتعاد عن اي عمل مقصود يقوم من خلاله المحرر بالتوفيق عامدا متعمدا، بين الحقائق التي يراها والنتائج المترتبة على عرض الحقائق كما هي».

كما يلاحظ بصورة واضحة ضعف الإتقان في صياغة العديد من الأخبار والموضوعات، ونقص الممارسة لدى العديدين من الصحافيين المحليين، خاصة أولئك الذين انضموا بالعشرات إلى حقل العمل الصحفي فيما أسماه الصحفي عصام العاروري «بالطفرة الإعلامية»، دون أن يمتلكوا المؤهلات المساعدة على عملهم في هذا الحقل، والذين تحفل بهم رابطة الصحفيين أيضا لاعتبارات سياسية اكثر منها مهنية.

ويؤثر بوضوح على أسلوب الخبر وصياغته، فشل المراسل أو المحرر في القيام بواجبه، وعدم قدرته على تجميع الحقائق وعرضها كما يجب، إما بسبب ضعف مصادر المعلومات لديه أو لعدم بذله الجهد المطلوب لتحديد وصياغة الأسئلة الدقيقة حول الخبر، واكتساب ثقة من يسألهم من مشاهديه، أو المطابقة بين الإجابات التي يحصل عليها منهم، أو لصعوبة حصوله على بعض الوثائق والمستندات والنصوص التي يحتاجها لموضوعه لأسباب سياسية او فنية.

كما تعاني صحافتنا المحلية من نقص في إسناد العديد من الأخبار إلى مصادر واضحة، إما لأسباب مقصودة مثل عدم رغبة الصحيفة في الظهور وكأنها تعتمد كثيرا على مصادر خارجية، أو لأسباب غير

مقصودة مردها الضعف المهني لدى العاملين في تحرير هذه الأخبار. وعلى سبيل المثال فانه من بين ٤٧ خبرا منشورا على الصفحة الأولى من الفجر لخمسة أعداد، فان ١٥ خبرا منها كان دون تحديد مصدره، أما بالنسبة لصحيفة القدس فان العديد من المقالات الداخلية غير واضحة المصدر أو التعريف بكتابها.

كما يبرز الضعف الفني أيضا في عدم التمكن من المقومات الفنية لبنية الخبر من حيث إتقان صياغة المقدمة أو الخلاصة الوافية للخبر، ثم بناء الموضوع، وقواعد اقتباس المصادر المعتمدة.

وبنظرة سريعة إلى العديد من الأخبار التي تحفل بها الصحافة المحلية، يمكن ملاحظة ضعف المقدمة في اجتذاب القارىء أو عجزها عن التقيد بأسس بناء الخلاصة الوافية بالإجابة على الأسئلة المعروفة، من، وماذا، ومتى، وأين، ولماذا؟ ولا يندر أن نرى صياغة شبيهة بالتالي: «أكد عضو الوفد الفلسطيني س، على ضرورة تنسيق المواقف العربية....الخ»، أما لمن أكدّ ذلك، ومتى وأين ومناسبة هذا التأكيد، فان القارىء لا يعرف ذلك. كما يرد أحيانا أنه، «تم إقامة حفل استقبال في جمعية كذا... وألقت س... كلمة، رحبت فيها بالحضور ..الخ»، أما أين تقع هذه الجمعية، ومن تكون س بالنسبة لها أو للحفل، فان المراسل يتعامل مع ذلك وكأنه أمر معروف لكل جمهور القراء طالما أنه معروف في منطقته أو مدينته. كما صادف أن نشرت

بعض الصحف أخبارا مضى وقت طويل على وقوعها بصيغة «وقع أمس زلزال كبير هزّ...» وذلك نقلا عن جريدة او مجلة غير محلية.

ويواجه البناء الإخباري أيضا، ذات المشاكل التي تواجهها المقدمة، حيث لا يقدم إجابات كافية في سياق الخبر على أسئلة المقدمة، وغالبا ما يكون السياق تكرارا للمقدمة، رغم أن المفروض على السياق أن يجيب بتوسع أكبر على سؤالي لماذا وكيف؟، حيث يضيف بذلك معلومات جديدة للقارىء.

وفي الواقع فانه يظهر مستوى واضح في التمايز الإخباري، بين تلك الأخبار أو التقارير المنقولة عن وسائل اعلام أخرى، أو تلك المحررة محليا، على الرغم من تزايد الاهتمام لدى مراسلي ومحرري الصحف المحلية بمحاولة التقيد بالإجابة على هذه الأسئلة وتحسين بناء الخبر في سياق ما يكتبون.

وإلى جانب مشكلة الأخبار هذه، تأتي مشكلة المقالات والتعليقات والآراء، وهي العنصر الحيوي الثاني المكمّل للأخبار، حيث تؤدي وظيفة تحليليه للأخبار، تتضمن تركيز بعض الأخبار وتعريف القارىء على أبرزها، وإضافة الجديد إليها مما في جعبة الكاتب أو المحرر، بقصد طرح فكرة أو تصور معين لأسباب ظاهرة ما، وكيفية التعامل معها. وتنقسم المقالات بين تلك التي يشرف محررو الصحف أو مراسلوها على كتابتها، وفق اختصاصات معينة، في أعمدة ثابتة يومية أو أسبوعية أو غير ذلك، وبين تلك التي تطلبها الصحيفة من

صحافيين أو سياسيين آخرين، تحدد لهم موضوعها وتسألهم الكتابة فيها، أو من خلال استقبال آراء ومقالات حرّة، تقوم بنشرها في صفحات الرأي في الصحيفة.

وإذ إن من الفروض أن تبتعد المقالات الجادة عن الأسلوب الإنشائي، أو إعطاء التفسيرات غير المسنودة، والمحافظة على تسلسل منطقي في العرض والاستنتاجات وإغنائها بمصادر ثابتة من المعلومات أو الاقتباسات، فانها كذلك يجب أن تحمل اسم وتوقيع كاتبها، وتعريفا به أيضا يساعد القارىء على معرفة مهنته واختصاصه ذي العلاقة بما يكتب، مما يضفي مصداقية أعلى على المقال أو الرأي المنشور.

وعلى الرغم من أن الساحة السياسية والفكرية الفلسطينية، هي ساحة غنيّة بالكتاب والمفكرين، إلا أن نسبة الإسهام في المقالات السياسية والفكرية لا تزال نسبة أقل مما يمكن أن يظهر على صفحات الصحف المحلية. ويمكن الإشارة بحق إلى كون صحيفة القدس، أكثر الصحف المحلية اجتذابا للأقلام السياسية والفكرية، وأن ذلك أسهم بصورة واضحة في تميزها وزيادة توزيعها، غير أن المشكلة الواضحة لا تزال قائمة في ضعف مساهمة محرري الصحيفة أنفسهم في كتابة المقالات والتحليلات المختلفة. وتعتبر الطليعة، أكثر تميزا في هذا المجال من حيث مساهمة محرري الصحيفة في كتابة مقالات وتحليلات مختلفة، بالإضافة إلى صفحة الرأي التي يشارك فيها كتاب آخرون.

وبالإضافة لما تقدم فان حجم المقالات المحلية المتواضع بالنسبة لما ينشر من المقالات الإسرائيلية في الصحف المحلية، يجعل من الأخيرة، مادة تأثير مباشرة أو غير مباشرة على معلومات القارىء وتشكيل الرأي لديه، توازي أحيانا، التأثير الذي تحدثه المقالات المحلية.

ثالثا: طبيعة وخصائص الصحافة المحلية:

مرت الصحافة الفلسطينية بعد الاحتلال الإسرائيلي بالعديد من التغيرات التي أسهمت في بلورتها وتحديد طبيعتها وملامحها المختلفة. وإجمالا فان مسار تطور الصحافة المحلية كان خلاصة لصراع متواصل بين الاحتلال وجهاز رقابته العسكرية من جهة وبين الحركة الوطنية ومؤسساتها الصحفية من جهة أخرى وكذلك خلاصة للتأثر بأشكال عمل ونشاط الحركة الوطنية داخل الأرض المحتلة والتي شهدت مرحلة من المنافسة والتسابق على المؤسسات منذ أواخر السبعينيات تقريبا، واستخدام الإنفاق المالي بدرجة كبيرة لتعزيز المكانة السياسية والتنظيمة لهذا الفصيل أو ذاك وفي مقدمتها حركة فتح بوجه خاص.

وقد أثر الصراع المباشر لصحافتنا مع الاحتلال على تحديد ملامح الصحافة المحلية لكونها صحافة وطنية يوجهها طابع فضح وكشف ممارسات السلطة الإسرائيلية، وإظهار وتعزيز الموقف الوطني العدائي تجاهها، مع اختلاف في عمق التناول والتركيز على بعض جوانب الممارسات الإسرائيلية وأشكال مواجهتها بين صحيفة وأخرى. كما أثر

أسلوب عمل الحركة الوطنية وتباياتها على خلق «تعددية» صحفية في الأرض المحتلة زادت بهذه الدرجة أو تلك من المنافسة بين الصحف المحلية. وقد كانت تظهر التباينات في الصحافة المحلية، بالنسبة لشؤون الساحة الفلسطينية والمواقف السياسية المختلفة فيها، وحدث ذلك بأوضح صورة خلال فترة التقارب الفلسطيني –الأردني واتفاق عمان ثم فيما نشرته صحيفة القدس من مواقف متباينة إزاء عملية السلام الجارية، كما كان هذا التمايز واضحا إزاء العديد من الشؤون الدولية والعربية والذي تقلصت حدته بعد انهيار المنظومة الاشتراكية واختفاء الانقسام الحاد على أساس المعسكرين.

غير أنه إذا ما كانت «المنافسة» تشكل أحد أهم عوامل تطور الصحافة من حيث المبدأ، فان «المنافسة» في الساحة الصحفية الفلسطينية أفادت بشكل خاص صحيفة القدس التي أدركت ضرورة إدخال العديد من التغييرات على موقفها السياسي العام وفي أساسها ربط هذا الموقف مع قيادة م.ت.ف وفتح صفحاتها للمساهمات السياسية المتعددة، فضلا عن تطوير مستواها الفني بالنسبة للمراسلين والاشتراكات في وكالات الأنباء العالمية، وشكل وإخراج الصحيفة ذاتها من حيث الشكل والصور والمونتاج والطباعة وغيره. وكان القائمون على صحيفة القدس يدركون أنهم بدون هذه التطورات قد يواجهون عائق الاختلاف الكبير مع الصحف المدعومة سياسيا من قبل حركة فتح بشكل خاص، كالفجر والشعب، أو الفصائل الأخرى

كالميثاق –تم إغلاقها– أو غيرها، وما يمكن أن يولده ذلك من توجيه سياسي يؤثر على الرأي العام ويحد من توزيع الصحيفة. وإذ أفادت هذه المنافسة بشكل واضح صحيفة القدس إلا أنها لم تؤد إلى تطوير مشابه في الصحف الأخرى، كما ثبت أن الاعتبار الذي قلل من اكتراث هذه الصحف بالمنافسة والقائم على الارتباط السياسي بهذا التنظيم أو ذاك لم يؤد لانتشار الصحيفة أو زيادة توزيعها، بل تأكد أنه إذا لم تقم الصحيفة بتبرير ذاتها صحفيا وإعلاميا وبدرجة تسمح لها باجتذاب القراء لذاتها وليس لارتباطاتها السياسية، فانها تواجه واقع الفشل والتخلف عن المنافسة بصورة واضحة تماما. وفي الحقيقة فان الحديث عن المنافسة الصحفية في الأرض المحتلة هو حديث تحكمه مجموعة من الضوابط الموضوعية والذاتية، فموضوعيا لعبت السلطات الإسرائيلية دورا كبيرا في تقليص حدود المنافسة بين الصحف من خلال تحديد منح رخص لإصدار الصحف واستخدام إجراءات الإغلاق بحق بعضها، أو منع التوزيع خارج القدس كما هو حال صحيفة الطليعة، فضلا عن اتخاذ الاجراءات بحق بعض الصحفيين كالابعادات أو فرض الإقامات الجبرية أو الاعتقال أو غيره.

وعمليا فان هذا العامل الموضوعي كان يحد من دائرة المنافسة بين الصحف، ويسهم في تقليصها إلى درجة مريحة بهذا الشكل أو ذاك للصحف التي حافظت على استمراريتها منذ صدورها، وبشكل خاص

لصحيفة القدس التي كانت الأقل تأثرا باجراءات السلطة من بين بقية الصحف المحلية.

أما العوامل الذاتية التي حدت من التطور، فقد ولدها الإحساس بالرضا عن الذات، كون الصحف تقوم بدور تعبوي عام ضد الاحتلال وكذلك من كونها ترتبط سياسيا بهذا التنظيم أو ذاك. والذي انعكس بالاستعاضة عن الأداء المهني والموضوعي الرفيع في الصحافة، بالدعاية والخطابية المباشرة والتحيز الواضح، الذي كان يضعف من مصداقيتها بصورة كبيرة أمام الرأي العام، ويغير من أولويات اهتمام الصحيفة والعاملين فيها، من الاهتمام بالقضايا العامة إلى التحول نحو القضايا الفئوية الخاصة. وفي الواقع فقد خلقت هذه الحالة، إحساسا بعدم مسؤولية العاملين في الصحيفة عن تطورها وزيادة توزيعها، نتيجة كون استمرارية الصحيفة أو تطورها لا يرتبطان مباشرة بمقدار تحسين توزيعها وعائداتها المالية. ونجاحها بقدر ما يرتبط باستمرارية الحاجة السياسية لها بالنسبة للتنظيم القائم على تمويلها. وحيث كانت هذه الحالة تواكب احتدام المنافسة على الساحة السياسية، واستخدام التمويل كأحد مكونات هذه المنافسة، والذي بسببه أيضا ظهر نوع جديد من التجارة في استصدار رخص الصحف وبيعها للقوى السياسية التي كانت تتسابق للحصول عليها ودفع المبالغ الطائلة فيها.

وإجمالا فقد أثرت هذه العوامل على طبيعة الصحف ومستواها وبالتالي على درجة تقبل جمهور القراء لها، كما أنها باتت تثير تساؤلا جديا حول إمكانيات استمراريتها في حال وقف الدعم المالي لها.

وبصورة عامة يمكن الإشارة إلى نوعين من الصحف داخل الأرض المحتلة أحدهما موجه تربطه علاقات سياسية ومالية –حسبما يبدو– مع قوى وفصائل م.ت.ف، أو غيرها والثاني مستقل نسبيا. غير أن ذلك لا يلغي وجود عدد من الفوارق والتمايزات بالنسبة لكل صحيفة على حدة. وسوف نحاول الإشارة إلى الخصائص العامة التي تميز كل صحيفة من صحفنا المحلية.

١– الفجر والشعب:

تشترك صحيفتا الفجر والشعب في العديد من المواصفات، وهي تمثل ما يعرف بالصحافة «التعبوية» في العالم العربي والتي تسعى لتعبئة الرأي العام من أجل الدفاع عن مواقفها وسياسات حكوماتها الداخلية والخارجية، وتبرير مواقف الحزب الحاكم وتوظيف الجهاز الإعلامي لخدمة سياساته[٦]*.

---

* يتميز هذا النوع من الصحافة باعتماده سلوكا لا ينتقد السياسات الأساسية للحكومة حيث لا يجوز إطلاقا انتقاد السياسة الداخلية أو الخارجية للحكومة، ولكن يمكن انتقاد بعض الخدمات المحلية كنقص الكهرباء أو الصحة أو غيرها. كما تعالج المواضيع السياسية من وجهة النظر التي تقبلها الحكومة فقط. وتقوم بتقديس القادة والمسؤولين ولا تشير لأية سلبيات لديهم، ولا تحتوي الصحف من هذا النوع آراء متنوعة أو متباينة بل إنها تلتزم بنمط واحد من الآراء والتوجهات، وقد انتشر هذا النوع من الصحافة في مصر إبّان عهد جمال عبدالناصر، وفي العراق وسوريا والسودان والجزائر وليبيا واليمن.

وتتسم الفجر والشعب فيما تطرحه من قضايا وموضوعات بالتالي:

أ) تعتمد انحيازاً واضحا في تغطية الأخبار من حيث التركيز على الشخصيات والزعماء وإبراز الصور والتصريحات والأخبار على اختلاف أهميتها، كما تركز على أنشطة المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بتوجه الصحيفة السياسي. وتعتمد الصحيفة في ذلك الأسلوب الدعائي المباشر والمبالغ فيه كما هو الحال في صحافة العديد من الدول العربية في تعاملها مع رؤسائها ومسؤوليها الحكوميين ومؤسساتها.

ب) التنظير والدعاية المباشرة للمواقف السياسية والعامة، ومحاولة تشكيل رأي عام حول هذه المواقف وتبريرها بصورة دائمة، دون حس نقدي تجاهها، وعدم إغفال إعلان هذا الهدف أمام القراء بوضوح وصراحة، ويظهر هنا الانحياز السياسي الواضح، القائم على تعمد ملاءمة الخبر مع قناعات المحرر والصحفي.

ج) تحديد طبيعة الآراء المنشورة في الصحيفة، بما في ذلك مقالات محرري الصحيفة وعامليها، فضلا عن الآراء والمقالات التي تصل الجريدة من خارجها، وهي تنشر فقط ما يتلاءم مع خطها وموقفها المعلن.

د) هي تتلقى مواقف وقضايا، أكثر مما تثيرها، وغالبا ما تلتزم بذلك وفقا لتوجيهات وتعليمات سياسية أو انتخابية ترتبط بواقع العمل الفصائلي في الأرض المحتلة.

هـ) لا تعتمد الصحيفة سياسة نقدية جريئة، ولا تبادر لطرح القضايا خشية أن يمسّ النقد الجهة السياسية التي توجهها – خاصة بسبب اتساع مسؤوليات ومجالات عمل ومؤسسات هذه الجهة– كما أنها تتعامل بانتقائية واضحة مع الأخبار وتغطية النشاطات التي تتعلق بمؤسسات أو قوى أخرى، تصل أحيانا حد إغفال أو إسقاط أجزاء من الأخبار أو النشاطات الخاصة بهذه المؤسسات.

و) لا تولي أهمية كبيرة للتقارير والتحقيقات المحلية، وتهتم بالأخبار الخفيفة على حساب التحقيقات المحلية الجادة.

ع) تشمل الانتقائية أيضا ما تقتبسه عن الصحافة الدولية أو العربية أو الإسرائيلية، بما في ذلك حذف مقاطع أو أجزاء لا تتلاءم مع سياق موقفها.

٢– صحيفة القدس:

أ) تعد أنجح الصحف من حيث قدرتها على تحويل عملها الصحفي إلى مشروع ناجح ومربح تجاريا وإعلاميا، وهي تعتمد على نفسها ماليا وتحقق أرباحا من توزيع الصحيفة

وربع إعلاناتها الأكبر بالنسبة للصحف المحلية، وهي تعطي اهتماما واضحا للإعلان التجاري الذي يبلغ ما معدله ٣٠-٣٥٪ من حجم الصحيفة اليومي.

ب) نجحت الصحيفة في التحول من موقف الصحيفة الموالية للأردن، إلى صحيفة أقل انحيازا وأكثر استقلالية، سواء بالنسبة لفصائل الحركة الفلسطينية أو الأنظمة العربية، كما أنها افسحت المجال لاستقبال آراء متنوعة على صفحاتها، رغم أنها تتماشى مع الاتجاه الرئيسي ل م.ت.ف في توجهاتها وسياساتها الإعلامية الرئيسية.

ج) تحافظ على خطوط حمراء فيما تنشره أو تتعرض له بالنقد، مراعية الاعتبارات السياسية المختلفة، مما يضعف إسهامها المباشر كصحيفة في الكشف بجرأة عن النواقص والاخطاء، وهي تستعيض عن ذلك بنشرها ما يرد حول هذه القضايا بأقلام كتاب لا ينتمون إلى طاقم العاملين في الصحيفة، مؤثرة هذا الاسلوب على غيره بسبب التوازنات السياسية المعروفة.

د) لا تعتمد كفاية التقارير والتحقيقات المحلية، رغم اتساع طاقم المحررين والمراسلين في الصحيفة، وحيث يعتبر ذلك من أبرز نواقص الصحيفة.

هـ) لا تبرز كفاية إسهامات محرريها، الذين لا يكتبون بصورة مواظبة ومنتظمة وبأقلامهم في زوايا ثابتة، يومية أو أسبوعية،

كا تعتمد على النقل عن مجلات خارجية لتغطية بعص صفحاتها أكثر مما تعتمد على تطوير تخصصات محرريها.

و) هي أكثر الصحف توزيعا وانتشارا، وإتقانا من الناحية الفنية في الأرض المحتلة.

٣- صحيفة النهار:

تشابه نموذج الصحف «الموالية» في العالم العربي، وهي موالية صراحة للنظام الأردني، وهي ظاهرة ليست جديدة تماما على الصحافة الفلسطينية، حيث كانت القدس تقوم بهذا الدور حتى أواسط الثمانينيات تقريبا، وتتميز النهار بما يلي:

أ) في تقديم دعاية ثابتة وواضحة تشابه الصحافة الأردنية، فيما يتعلق بنشاطات ومواقف العاهل الأردني وولي العهد، والحكومة الأردنية، فضلا عن عدد من المسؤولين والشخصيات البارزة.

ب) عملت على معالجة بعض القضايا المحلية والشؤون الفلسطينية بجرأة ونقد، ولكنها لم تثابر على ذلك بسبب ما تعرضت له من ردود على أسلوب المعالجة.

ج) تتميز بمستوى مهني جيد، من حيث المحافظة على قواعد الكتابة الصحفية، واختيار ما تنقله عن الصحف والمجلات الخارجية.

د) تولي اهتماماً معقولا للقضايا المحلية، وقد حدث تراجع على اهتمامها بذلك خاصة بالنسبة لقضايا قطاع غزة التي غطتها بنشاط في بعض المراحل.

هـ) توزيعها محدود ويتركز أكثره في قطاع غزة، ومنطقة الخليل. وقد جوبهت بمقاطعة سياسية واضحة من خلال بيانات القيادة الموحدة الانتفاضة، والقوى السياسية المختلفة، وهي مرشحة لزيادة تأثيرها ودورها بسبب تراجع مكانة صحيفة الفجر وتوقف الشعب عن الصدور، بحيث تصبح المنافسة الوحيدة لصحيفة القدس.

٤- صحيفة الطليعة الأسبوعية:

تمثل الطليعة جزءا من الصحافة الملتزمة، حيث يشرف عليها ويديرها صحفيون ذوو ارتباط سياسي واضح، ورئيس تحريرها هو الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني.

أ) تعتبر الطليعة صحيفة موقف، حيث يظهر ذلك في كل ما تتناوله من قضايا وتحليلات في مختلف المواضيع، ويظهر موقفها السياسي معبرا عن موقف الحزب من خلال افتتاحيتها ومقال رئيس تحريرها الأسبوعي.

ب) مستوى كتابة الصحيفة ونوعية موضوعاتها، يغلب عليها التوجه إلى جمهور المثقفين، وهي كثيفة جدا في موضوعاتها،

حيث إن أقل من ١٠٪ فقط من موضوعاتها مخصص للموضوعات الخفيفة والتسلية.

ج) تمتاز في تركيزها على التحقيقات والتقارير والأخبار المحلية، حيث تعتبر أفضل مصدر إعلامي بالنسبة للتحقيقات والتقارير التي يعدها مراسلوها بصورة منتظمة، غير أن مستوى هذه التقارير والموضوعات لا يحافظ على وتيرة فنية ثابتة، فيغلب عليها الضعف أحيانا.

د) لا تخرج الموضوعات المنشورة في الصحيفة عن الموقف السياسي والعام الذي تلتزم به، والذي يشرف على كتابته محررو الصحيفة، إلا أنها ومنذ فترة بسيطة باتت تفسح مجالا أوسع لآراء ومقالات من خارج طاقم محرريها، لا تعبر بالضرورة عن موقف الصحيفة.

هـ) تتراوح فيما تنشره عن الأنشطة والفعاليات بين الدعاية الواضحة للمؤسسات التي تناصرها وبين الموضوعية في الإشارة إلى هذه النشاطات اعتمادا على أسلوب تناول هذا المراسل أو ذاك من العاملين فيها، إلا أنها بصورة عامة لا تميل إلى الدعاية للشخصيات وتحافظ على الرصانة بالنسبة لأسلوب عرض مواقفها السياسية.

و) إمكانياتها الفنية متواضعة، من حيث الشكل والمونتاج، وتعاني من محدودية التوزيع بسبب الأمر العسكري القاضي

بمنع توزيعها في الضفة والقطاع خارج القدس، وهي الصحيفة الوحيدة في الأرض المحتلة التي يشملها هذا الإجراء، رغم أن الصحيفة تصل بوسيلة أو بأخرى للقراء في الضفة والقطاع.

وأخيرا، فان هناك سؤالا يطرح نفسه بقوة أمام واقع الصحافة المحلية، وهو تحديدا عما إذا كانت الصحافة الفئوية، أو ذات اللون الواحد، قد وصلت خط النهاية، في عدم نجاحها بالتحول إلى صحف جماهيرية، ناجحة، للعديد من الاسباب، وعما إذا كانت قد استنفدت مبرر استمراريتها نظريا بعد أن فقدته أو كادت، ماليا، وإعلاميا من حيث الانتشار والتوزيع. وينبغي السؤال أيضا ما إذا كانت الساحة الصحفية الفلسطينية ستشهد استثنارا محدودا لصحيفتي القدس والنهار، والمنافسة فيما بينهما على تحسين الانتشار والتوزيع، أو أن ذلك يطرح الحاجة لنوع جديد من الصحف في الأرض المحتلة، أكثر تعبيرا عن اتجاه ديمقراطي واسع، وحرّ، في الأرض المحتلة، لا يكتب ويقرأ بحرية فقط، ولكن يسهم كذلك في ملكية الصحف من خلال أسهم معروضة للبيع، بحيث يحافظ قدر الإمكان على مساهمة أفضل للجمهور الواسع وينتج عهدا جديد للصحافة الفلسطينية في الأرض المحتلة، بحيث لا تتكرر في المستقبل، وفي حال إنجاز الاستقلال، تجربة الصحافة الفئوية المشابهة لصحافة بعض البلدان العربية، أو للتجليات

البائسة لهذا النوع من الصحافة، الذي عاشته الساحة الفلسطينية حتى الآن.

هوامـــش

١- جون بتنر، **مقدمة في الاتصال الجماهيري**، إصدار مركز الكتب الأردني.

٢- سلافوي، هاشكوفتش ويوروسلاف خرست، **مدخل إلى الصحافة**، منشورات الفارابي، ١٩٨١ .

٣- وهي اعداد صحفتي القدس والنهار من تاريخ ١٩ - ٦/٣٠ حزيران ١٩٩٣، وأعداد صحيفة الفجر من تاريخ ١٢ - ٦/٢٥ حزيران ١٩٣٣ .

٤- وليم روو، **الصحافة العربية: الإعلام الاخباري وعجلة السياسة في العالم العربي**، مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩ (ترجمة موسى الكيلاني).

٥- هي الأعداد التالية التي تم اختيارها عشوائيا:

- صحيفة القدس: أعداد ٤ نيسان، ١٨ نيسان، ١٦ أيار، ٢٨ أيار، ٨ حزيران.
- صحيفة الفجر: أعداد ٧ حزيران، ١١ حزيران، ١٤ حزيران، ٢٦ حزيران، ٢٨ حزيران.
- صحيفة النهار: أعداد ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ حزيران.
- صحيفة الطليعة: ٨ نيسان، ٢٠ أيار، ١٠ حزيران، ٢٤ حزيران.

٦- وليم روو، مصدر سبق ذكره.

هذا الكتاب

تتعرض المداخلات والأوراق النقدية التي يتضمنها هذا الكتاب لبعض جوانب التجربة الصحفية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسعى هذه المقالات في الاساس لاستخلاص العبر من الحاضر لغرض البناء في المستقبل.

ان الدور المتوقع ان تقوم به الصحافة في المجتمع الديمقراطي معروف ولا حاجة للإسهاب في الحديث عنه، إذ ان وصفها ((بالسلطة الرابعة)) يفترض دورا محددا لها في المجتمع. فمن ناحية، يمكن للصحافة المستقلة ان تقوم بدور الرقيب والناقد للسلطة المنتخبة وللحكومة واجهزتها ودوائرها، ولكيفية تنفيذها لسياستها المعلنة في شتى المضامين. ومن ثم تسهم الصحافة في المحاسبة والمساءلة اللتين تشكلان عنصرين اساسيين في اي مجتمع يطمح لأن يكون ديمقراطيا.

من ناحية اخرى، وفي مضمون مجتمع ديمقراطي يسمح بالتعددية الفكرية والسياسية، تعكس الصحافة وبشكل طبيعي هذه التعددية وتوفر متنفسا علنيا وشرعيا لها وتمنح التيارات الفكرية والسياسية المختلفة فرصة للتأثير على الرأي العام، وللدعوة الى برامج عملها الخاصة.

غير ان الدور الفعلي للصحافة في المجتمع لا يتطابق دائما مع الدور المرجو لها، إما بسبب رقابة خارجية قد تفرض عليها، او بسبب رقابة داخلية تفرضها هي على نفسها، او بسبب اعتمادها على مصادر تمويل تسعى لأن تؤثر في الرأي العام بشكل او بآخر.